

۹۳۰



۲۱۶۱
۵-۳

جمع الجوامع ، تأليف تاج الدين السبكي ، عبد الوهاب

ابن علي - ٥٧٧١ هـ . بخط عبد الحميد بن حسين علي

الشافعي الشرواني (الألواني) - ١٢٠٤ هـ .

٤١ ق ٢٠ س ١٩ × ٥٢ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، طبع .

٩٣٥

الاعلام ٤ : ٣٣٥ ، التيموريته ١٥٦

١ - اصول الفقه ١ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ الفسخ .



اللاتم انا نفوذ بك ان نشرك بشيئا فلكم مشترك بك ونستفرك لما ان نعلمه طريقه

والبحر نفوذ ككتب بالبار شتورج

بعضها بعضه
عن غير تشبيه ولا تشكك
ثلاث مائة وستين وهو غير

واما الموصح اكر في شوقي
بعضها بعضه في قوله
وساك دروفا بالمصادر اولت
وذكرى لسا في اصح كتاب وروا

جمع الجوامع
للشيخ المكي
علامه

وهم في ان يالغي ان شتورا
وزد عليها في فخذها وما ولو
اه رجاعي على القطر

افضل في اعم الفعل
فقبل فعناه لفظ الفعل
و عليه فهو من على الفع
لاكله من الاواب وقيل
فعناه المصدر وعليه
فمن بعد ان في كل ر فف مساو
على
افضل

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **جمع الجوامع** الرقم **٩٢٥**

اسم المؤلف **تاج الدين ابوالنصر محمد بن الحسين السبكي**

تاريخ النسخ **١٩٠٤**

عدد الاوراق **٤١** القياس **١٢٠٠**

ملاحظات **(انحصر في حق)** **٢١٦**

ح ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم
 نستعينه
 بالله تعالى

قوله لا تعجل

نحمدك اللهم على نعمك يا ذا الجلال والإكرام
 بنيتك محمد بن عبد الله المرشد بها وعلى آله وصحبه ما
 قامت الطروس والسطور لميعة الألفاظ مقام
 بياضها وسوادها ونصرتك إليك في منع المعاني
 عن أكال جمع الجوامع والآتي في فروع الأصول والقواعد
 القواطع البالغة في الماهية بالاصول ببلغ ذوي
 الجهد والتشهير الوارد من زبهار مائة مصنف من لا
 يروى ويحير المحيط بزبدة ما في شرحي على المختصر
 والمنهاج مع مزيد كثير ويقتصر في مقدمة مائة وسبعة
 كتب **العلم في المقدمات** أصول الفقه والأصول الفقهية
 الإجمالية وقيل معرفتها والأصول المعرفية وبطرق
 استفادتها واستفادتها **الفقه** العلم بالأحكام الشرعية
 العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية **والفقه** خطاب
 الله المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف
 ومن ثم فالحكم الآتي **والحسن** والقبح بمعنى ملائمة الطبع
 وموافقته وصفة الكمال والنقص عقله وبمعنى ترتب
 الذم عما جلا والعتاب عما شرت خلافا للمعتزلة
والشكر واجب بالشكر والامتنان قبل الشكر على الأمر
 بوقوفه وروده وحكم المعتزلة العقل فانه لم يقف



لم يقض فتالها اللهم الوقف على الحضرة والاباحة
والصواب امتناع تكليف الغافل والمجاهل وكذلك الكو
 على الصريح ولو على القتل وإثم القاتل لا يتأثره نفسه
ويتعلق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
فاه اقتصر الخطاب الفعلي اقتضاه جازما فإيجاب
 أو غير جازم فندب أو الترتيب جازما فتقيد أو غير
 جازم بنهي مخصوص فكرامة أو بغير مخصوص خلاف
 الأول أو التخيير فإباحة **و** أنه ورد سببا بشرط
 وما نفا وصحيا وقاسدا فوضع وقد عرفه صدوق
والفرض والواجب مترادفان خلافا للابن صنف
 وبهم لفظ **المنهوب** والمستحب والتطوع والسنن
 مترادفة خلافا لبعض اصحابنا وبهم لفظ ولا يكف
 بالشروع خلافا لابن صنف **و** هو بتمام الحق
 لأنه تعلق كفضيلة وكفاية وغيرهما **والسبب**
 ما يضاف الحكم إليه للتعلق به من حيث أنه مرفق
 أو غيره والشرطية **والمال** الوصف الوجودي
 الظاهر المنضبط المرفق بقبض الحكم كالأبوة
 في القصاص **والعاقبة** موافقة ذي الوجوه
 الشرع وقيل في العبادة استعاط القضا وبصحة
 المقدم تنبأه والعبادة اجرائها أي كفايتها في

في سق ط التقيد وقيل اسقاط القضاء **ويكتص**
 الاضراء بالمطلوب وقيل بالواجب ويقابلها ال
 البطالة وفيه الفساد فلا فالاي ضيف **والاداء**
 فعل بمعنى وقيل كل ما دخل وقت قبل فزوجه والمؤدى
 ما فعل **والوقت** الزمان المقدر له شرعا مطلقا **و**
 القضاء فعل كل وقيل بمعنى ما فرض في وقت ادائه
 اسند كما لما سبق له يقتضي للفعل مطلقا
والمقضى المفعول **والاعادة** فعله وقت الاداء
 قيل ظل وقيل لعذر فالصلوة المكررة معادة
والحكم الشرعي انه تغير الى سهولة لعذر مع قيام
 السبب للحكم الاصل فرفضه ككل الميتة والله
 والقصر والسلم وفطر مسافر لا يجزئ هذه الصوم
 واجبا ومنه دبا واجبا ما وظاف الاول والآخر
فمترعة **والدليل** ما يمكن التمسك به بصحيح النظر
 الى مطلب ضروري واقتلعت اجتنابا ليل العلم
 عقيب مكتسب **والحد** الجامع المانع ويقال للظن
 المنقلس **والفلام** في الازل قيل لا يسمي فظا با وقيل
 لا يتنوع **والنظر** الفكر المؤدى الى العلم او الظن **و**
 الاولات بلا حكم بقصر وكنهم بقصد يت وجاز
 الذي لا يقبل التغير علم والقابل اعتقاد صحيح

لا بد ذكرى
 شرط الجمع الفكر لا طراد
 الجمع والمنع هو المراد
 بهذا الذي فسر بالمعنى
 والتكس في ذلك المجهول
 قوله واقتلعت اجتنابا
 اي اقتلعت اجتنابا
 فاجاب بغيره
 سئل السؤال في جواب
 هذا السؤال في جواب

صحيح ان طابقت فاسد ان لم يطابقت وغير الجاني
 ظن ووجهه وشك لانه اما راجح او مرجوح او
 مساو **والعلم** قال الامام ضروري ثم قال هو حكم
 الذهن الجازم المطابق لموجب وقيل ضروري
 فلا يكذب **وقال** امام الحرمين عيسى فالرأي الامسك
 عن تعريف **ثم قال** المحققون لا يتفاوتون وانما التقاوت
 بلكة المتعلقا **والجرح** انتفاء العلم بالمقصود وقيل
 تصور المعلم على خلاف بحيث **والسوء** الذهو
 عن المعلم **مسئلة** الحسن الماذون واجبا
 ومنه دبا دبا ما قيل وفعل غير الخلف **والقياس**
 المنهى وله بالمعصوم فذل خلاف الاول **وقال** امام
 الحرمين ليس المكروه قبيحا ولا حسنا **مسئلة**
 ما في الترت ليس بواجب **وقال** اكثر الفقهاء
 يجب الصوم على الحائض والمرهين والمسافر **وقيل**
 المسافر دونها **وقال** الامام عليه امد الشريين والخلف
 لفظ في كونه المندوب ما مع اختلاف والا صحت
 ليس مكلفا به وكذا المباني ومن ثم كان التكليف
 الزام ما فيه كلفة لا طلب فلا فاللغاية **والاصح**
 ان المباني ليس بجنس للواجب وان غير ما يورد
 من صيغة والخلف لفظ وان الاباحة حكم شرعي
 وان الوجوب اذا شاع بقى الجواز اي عدم المرجح **و**
 قيل الاباحة **وقيل** الاستصحاب **مسئلة** الامر بواحد

الكف اي الانتباه وفاقا للشيخ الامام **وقيل** فعل
الضد **وقال** قوم الانتفاء **وقيل** يشترط قصد
الترك **والامر** عند الجهر به يتعلق بالنقل قبل
المباشرة بعد دخول وقت الزمان وقبل اعلاها
والاكثر يتم مال المباشرة **وقال** امام الحرمين و
الفرالي ينتفع **وقال** قوم لا يتدبره الا عند المباشرة
وبعد التخييف فالعلم قبلها على التلبس بالكف
المعنى **مسألة** يصح التكليف ويوجد معلوما
اكثره مع علم الامر وكذا المأمور في الاظهر انتفاء شرط
وقوعه عند وقته كامر رجل بصوم يوم علم
موته قبله خلافا لامام الحرمين والمثولة اما مع
مع جهل الامر فاتفقت **خاتمة** احكم قد يتعلق
على الترتيب فيكرم الجمع اذ يباين **2** وعلى البذل كذلك
اديسر

الكتاب الاول في الكتاب

وبما صحت الاقوال **الكتاب** القرآن والمفعول به هنا اللفظ
النزول على محمد صلى الله عليه وسلم لا بحجازية
من المتعبد بتلاوته **ومن** البسملة اول كل سورة
غير براءة على الصحيح لا ما نقل آحادا على الاصح
والسبع متواترة **قيل** فيما ليس به قيل لا دأ
كالمدة والامالة وتخييف الهمزة **قال** ابو شامة

ابو شامة والالفاظ المختلف فيها بين القراء **ولا يكون**
القراءة بالشاذ **والصحيح** انه ما دارا المشرقة وفاقا
للصقوك والشيخ الامام **وقيل** ما دارا السبعة **اما**
اجزائه مجرى الآحاد فهو الصحيح **ولا يكون** ورودا
لا معنى له في الكتاب والسنة خلافا للشوية **ولا**
ما يمنع به غير ظاهره الا بدليل ضافا للمصلحة **و**
في بقاء الجمل غير مبين ثانيا الاصح لا يبيح الكل
بمعرفة **والحق** ان الدالة النقية قد تفيد
اليتين بانضمام تواتر او غيره **المنطوق**
والمفهوم المنطوق ما دل عليه اللفظ في كل النطق
وبعد نص ان افادته لا يكتمل غير كزيد ظاهر
ان احتمل مرهوا كالا **واللفظ** ان دل جزؤه
على جزؤه المصحف مركب **والأفرد** دلالة اللفظ على
معناه مطابقة وعلى جزئه تضمن ولازمه الذي
التمام **والاول** لفظية والثاني عقليتان **ثم** المنطوق
ان توقف اللفظ على افهامه دلالة اقتضاء
وان لم يتفق **قيل** ودل على ما لم يقصد دلالة
اشارة **والمفهوم** ما دل عليه اللفظ لا في كل النطق
فان وافق حكم المنطوق فوافق في قوى الخطاب

ان كان اوله وكنه انه كان ما ديا **و** قيل لا يكون ما ديا
 ثم قال الشافعي والامامان دلالة قياسية **و** قيل
 لفظية **فقال** الغزالي والامامان فهمت من القياس والقرائن
و هي تجارية من اطلاق اللفظ على الاعم **و** قيل نقل اللفظ
 لها عرفا **وان** خالف في اللفظ **و** شرطه ان لا يكون المسكوت
 ترك خوف وكونه ولا يكون المذكور ضربا للغالب خلافا
 لامام الحرمين او لوال او مادته او للجهل حكمه او غيره
 مما يفتي التفتيش بالذكر **و** لا يمنع قياس المسكوت
 بالمنطوق بل قيل يعم المردض **و** قيل لا يعم اجماعا
و صفة كالفتح السائمة او سائمة الفتح لا مجرد السائمة
 على الاظهر **و** هل المنع غير سائمتها او غير مطلق السوئم
 قولان **و** منها العلة والظرف والحال والعدد **و** شرط
 وغاية وانما مثل لا عالم الازيد **و** فصل المبتدأ من الخبر
 بضمير الفصل **و** تقييد المعمول **و** اعلاه لا عالم الازيد
 ثم ما قيل انه منطوق اي بالاشارة ثم غيره **مسئلة**
 الفايم الا للقب جنة **و** قيل شرعا **و** قيل معنى
و اهتم باللقب الدقاق والغير في ابن صوب **و** مداد
و بعض الخابطة **و** انكر ابو صيفت الكل مطلقا **و** قوم في
 الخبر **و** الشيخ الامام في غير الشرع **و** امام الحرمين صفة
 لا تناسبا **و** قوم العدد دون غيره **مسئلة**

مسئلة الغاية قيل منطوق **و** قوله مفهوم يتلوه
 الشرط فالصفة المناسبة فطلعت الصفة غير
 العدد فالعدد فتقييد المعمول له عموما لبيانين
 افادته الاختصاص **و** فالغرض ابن صاحب ابو ميثان
و الاختصاص اخر خلافا للشيخ الامام حيث اثبت
و قال ليس الحمر **مسئلة** قال الامام **و**
 ابو ميثان لا تقييد الحمر **و** ابو اسحق الشيرازي
 والغزالي والاكليد والامام الرازي تقييد فرما قيل
 فطقتا **و** بالفتح الاصح ان حرف ان فيها فرع الكسوة
و من ثم ادعى الرخشي افادتها الحمر **مسئلة**
 من اللطاف حدوث الموهبة اللغوية ليعبر
 عما في الضمير **و** ما يفيد من الاشارة والمثال وايضا
و في الفاظ الدالة على المعنى وتعرف بالنقل وتولم
 او آحادا **و** باستنباط العقل من النقل **و** مدلول
 اللفظ اما معنى جزئي او كلي او لفظ مفرد يستعمل كالجملة
 فهي قول مفرد او جملة كاسماء حروف الهجاء
 او مركب **و** الوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى **و** يشترط
 مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لاعتقاد حيث اثبتها قيل
 بمعنى انها حاملة الوضع **و** قيل بل كافيته في دلالة اللفظ
 على

لا مجرد العقل

على المعنى واللفظ موضوع للمعنى الى ارجى لا الذهن خلافا
 للامام وقال الشيخ الامام للمعنى من حيث هو **و**
 ليس لكل معنى لفظ بل لكل معنى محتاج الى اللفظ **والعلم**
 المتفاح المعنى **والمتشابه** ما استأثر الله به علمه وقد
 يُطعن عليه بمض اصفياء **قال** الامام واللفظ الشايع
 لا يكون ان يكون موضع عالمه ففي الاعلى الخاف من كما
 يقولون اشتوا الحال الحركة بمعنى موجب تحركت الذات
مسئلة قال ابن فوران والجوهر اللغات توقيفية
 علمها الله بالوحى او خلق الاصوات او العلم
 الضرورى وعزى الى المسمى **والكثر المعترلة**
 هي اصطلاحية حصل عرفانها بالاشارة والقرينة
 كالطفل والاساذ القدر المحتاج في الترفيف توقيف
 وغيره **محمل** وقيل عكسه وتوقف كثير **والخيار الوقف**
 عن القطع وان التوقيف مظنون **مسئلة**
 قال القاضي واما المرمي والفراي والآدى
 لا تثبت اللغات قياسا فالفرم ابن سريج
 وابن ابى هريره وابو اسيف الشيرازي والامام
 وقيل تثبت الحقيقة لا الجاز واللفظ القياسي يعنى
 عن قولك محل اختلاف ما لم يثبت تقييد **باعتراء**
 مسئلة اللفظ

مسئلة اللفظ والمعنى ان اتحدافا منع تصور
 معناه الشركة جزمه والافكل متواط ان استوى
مشكك ان تقاوت **وان** تعدا احتباين وان اتحد
 المعنى دوة اللفظ فتادف وعكس ان كان حقيقة
 فيما تشترك والاختيصة ومجان **والعلم** ما وضع
 لمعنى لا يتناول غيره فان كان التقييد خارجيا
 فعلم الشخص والافعلم الجنس وان وضع للمعنى
 من حيث هو فاسم الجنس **مسئلة** الاشتقاق
 ردة لفظ الى آخره كوجاز المناسبة بينهما في المعنى
 والحروف الاصلية ولا بد من تقييد وقيد كاسم
 الفاعل وقيد كالفارورة **من** لم يطمع به وصف
 لم يحز ان يشتق منه اسم خلافا للمعتزلة ومن بناه ثم
 اتقا قومه على ان ابراهيم دايج واختلا قومه بل اسمايل
 مذبوحة فان قام به ماله اسم وجب الاشتقاق او
 مالى لم اسم كاي نوع الرواية **والجوهري** على اشتراط
 بقاء المشتق منه في كون المشتق حقيقة ان امكن
 والافاضل جزمه وتاثرها الوقف **ومن** كان اسم الفاعل
 حقيقة في الحال اى مال التلبس لا النطق خلافا
 للقراء **وقيل** ان طرا على المحل وصف وجوده

اسم الناصفة في قول
 النظم على الراجح بذكرى

يناقش الاول لم يستعمل بالادعاء **و** ليس في المشتق
 اشعار بخصيصية الذات **مسئلة** المترادف
 واقع **مطلقا** فلا فالتعليل و ابن فارس و الامام في الاسماء
 الشرعية **و** الحد والمحد و د كوهن بس غير متراخي
 على الاصح **و** الحق افادة التابع التتوية و وقوع
 كل من المردفين مكان الآخر ان لم يكن تعبد بلفظ خلافا
 للامام مطلقا و بليضا و ك و الهندى اذا كانت لفظة
مسئلة المشتركة واقع فلا فالتعليل و الابهر
 و الباني مطلقا و تقوم في القرآن و الحديث **و** قيل
 واجب الوقوع **و** قيل متنع **و** قال الامام متنع بين
 التقيضين فقط **مسئلة** يصح اطلاقه على معنيين معا
 مجازا و عن الشافعي و القاضى و المعتزلة حقيقة و اد
 الشافعي و ظاهر فيها عند التمسك عن القرائن فيحملها
 عليها و عن القاضى مجمل و كذا يحمل ^{عليها} اقويا **و** قال
 يصح ان يراد لانه ابو الحسين البصري و القرائن لغة و قيل يجوز في النفي
 لا الاثبات **و** الاكثر ان يجمع باعتبار معنيين ان
 ساع بن عليم **و** في الحقيقة و المجاز الخلاف خلافا
و من ثم عم كوا فلو اثير الواجب و المندوب
 خلافا لمن ظنه بالواجب و من قال للتقدم المشترك

مطلقا

المشترك

المشترك و كذا المجازان **الحقيقة** لفظ مستعمل فيما
 وضع له ابتداء و بلفظية و عرفية و شرعية و وقع
 الادلتان **و** نفي قديم امكن الشرعية **و** القاضى و ابن
 القتيبي و قوله **و** قال قدم و قمت مطلقا **و** قوم
 الا الايمان **و** تعاقب الاكس **و** المختار و فاقا لا في
 الحقيقة الشراذم **و** الاماميين و ابن الحارث
 و وقع الفرعية لا الدينية **و** معنى الشرع قائم
 اسم الامم الشرع **و** قد يطلق على المندوب
 و الباطن **و** المجاز اللفظ المستعمل بوضع ثان لعل
 فعله و هو سبق الموضع و هو اتفاق لا استعمال
 و هو المختار **قيل** مطلقا **و** الاصح لما عدا المصدر
و هو واقع خلافا للاستاذ و الفارسي مطلقا
 و الظاهرية في الكتاب السنة **و** انما يعدل اليه لتقل
 الحقيقة ادبنا عنها او جملها او بنا عنه ادشهر
 و غير ذلك **و** ليس غابا على اللغات خلافا
 لابه و من و لا يعتمد حيث يتحمل الحقيقة خلافا
 لابي صيف **و** هو و النقل خلافا لاصل و اد
 من الاشتراك **قيل** و من الاضمار **و** التخصيص
 ادله منها **و** قد يكون بالشكل او صفة ظاهرة

الحقيقة

المجاز

قاعدة المدلول الى
 المجاز عند تقدير الحقيقة
 مخصوصة بغير الثابت
 كرمي ح لا

او باعتبار ما يكون قطعاً او ظاهراً او احتمالاً وبالقد
 والمجاورة والزيادة والنقصان والسبب والمسبب
 والكل للجزء والمتعلق للمتعلق وبالكدس
 وما بالفعل على ما بالصفة قد يكون في الاسناد
 ضافاً لعدم في الافعال والمردف وفاقلاً لا بغير
 والنقش في منع الامام الحرف مطلقاً والفعل المشتق
 الا بالتبع ولا يكون في الاعلام ضافاً للفرع في متابع
 الصفة ويعرف بتبادله لغيره لولا القرينة وحقه
 النسخ وعدم وجوب الاطراد وتجمع على ضاف جمع
 الحقيقة وبالترام تقييده ونقصه على المسح الاخر
 والاطلاق على التخييل والخيار اشتراط الجمع
 في دفع المجاز وتوقف الآدمي **مسألة** العرب
 لفظ غير علم استعملت العرب في معنى وضع له
 في غير لغتهم وليس في القرآن وفاقاً لشافعي
 وابن جرير واللائحة **مسألة** اللفظ اما حقيقة
 او مجاز او حقيقة ومجاز باعتبارين والامران متقيان
 قبل استعمالهما مع محمول على عرف الخاطب
 في الشرح الشرعي لانه عرف ثم العرف العام ثم اللغوي
 وقال الفراني والآدمي في الثابت الشرعي وفي النسخ

السلام

الفراني **مسألة** الآدمي اللغوي في تراض الحقيقة
 اقوال ثلثها المختار مجمل بثبوت حكم يمكن كونه
 مراداً من خطاب لكن مجازاً لا بدل على انه هو
 المراد منه بل يقع الخطاب على حقيقة ضافاً
 للكرخي والبرهان **مسألة** الكناية لفظ استعمل
 في معناه مراداً منه لازم المعنى في حقيقة فان لم يرد
 المعنى وانما عثر بالمراد عن اللازم فهو مجاز **مسألة**
 لفظ استعمل في معناه ليؤخذ بغيره فهو حقيقة
 ابداً **الحروف** احدها اذن فالسبويه للجواب
 وجراد قال الشلوبيني دأماً والفارس غالباً **مسألة**
 للشرط والنسخ والزيادة **الثالث** او للشك والابهام
 والتخييل ومطلق الجمع والتقسيم وبين الى والافرا
 كبل قال الحريري والتعريب نحو ما ادرك اسلم او
 وودع **الرابع** اي بالفتح والكون للتفسير ولنداء الى
 الغريب او البعيد او المتوسط اقوال **الخامس** اي
 بالفتح والتشديد للشرط والاستفهام وموصولة
 ودالة على معنى الكمال ووصلته لنداء ما فيه الاله
السادس اذا سمع المحقق ظرفاً ومفعولاً به وبدلاً من اللغوي
 ومضافاً اليها اسم زمان والمستقبل في اللاحق ورتد

بجملته

الاول

او

اي

اي

اي

للتعليل حرفا او ظرفا والمخارج وفاقا لسيبويه **السادس** افاد
 للمخارج حرفا وفاقا لا ففتش وابن مالك وقال
 المبرد وابن عصفور ظرف مكان والزجاج والزحرف
 ظرف زمان وزد ظرفا للمستقبل مضممة في الشرط
 غائبا ونذكر جيتيها للمخارج **الثامن** الباء للانصاف
 صفيقة ومجازا والتقدير والاستعانة والسببية والظن
 والظرفية والبدلية والمخالفة والمجازة والاستعلاء و
 القسم والغاية والتوكيد وكذا التبعيض وفاقا للشيخ
 والفارس وابن مالك **التاسع** بل للعطف والافرا
 اما لا بطل او لا انتقال من ظرف الى آخر **عشر** ياء
 بمعنى غير ومن اجل وعليه بيد الخ من قرين **الحادي عشر**
 ثم حرف للتشريك والمركبة على المعارج والترتيب
 فلا فاعل **الثاني** للتكثير والتعليل ولا يكتف باحد
 ضا فالزاعج **ذلك** **الثاني** على الالف انها قد تكون اسما
 بمعنى حرف وتكون حرفا لاستعلاء والمصاحبة والمجازة
 والتعليل والظرفية والاستدراك والزيادة اما على
 يفتل ففعل **الثاني** الفاء العاطفة للترتيب المعنوي
 والذكرى والتعقيب في كل شيء بحسب السببية
الثاني في للظرفين والمصاحبة والتعليل والاستعلاء

الافاد

الباء

بل

بيد

بمعنى

ثم

دب

فلا

الفاء

الثاني

في لاشياء الغاية غالبا والتعليل زهدا لا شغلا

والاستعلاء والتوكيد والتعريف وفتح البارز
 ومن **الثاني** للتعليل وفتح ان المصدرية **الثاني** **الثاني**
 كل اسم لا تنفارق افراد المنكر والمعرف المجموع
 المفرد المرفق **الثاني** اللام للتعليل والاشتقاق **الثاني**
 والافتصاص والملك والصبر ورة اي العاقبة
 والتعليل وشبه وتوكيد النفي والتقدير والتأكي
 وفتح الخ وفتح و عند و بعد و من وعن **الثاني**
 لولا حرف مضارع اجمالية اسمية امتناع جوابه لوجود
 شرط وفي المضارعة التضييق والماضية التو
 قيل وزد للنفي **الثاني** **الثاني** لو شرط للمخارج ويقل للمخارج
 للمستقبل فالسيبويه حرف لما لا يمنع لوقوع
 غيره وقال غيره حرف امتناع لا امتناع وقال
 الشكوبين لمجرد الربط والجماع وفاقا للشيخ الامام
 امتناع مابليه واستلزامه **الثاني** ثم ينتفي **الثاني**
 ان ناسب ولم يكتف المتقدم غيره كلوه **الثاني**
 فيها آلهة الا الله لفسد تا لان خلفه كقولك
 لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت انه لم يناف
 وناسب بالاولى كلوه لم يخف لم يعص او المساواة
 كلوه كن ربيبة لما عقلت للرضاع او الادوية كقولك

الافاد

اللام

الاول

بيد

الثاني

الثاني

الثاني

الثاني

الثاني

الثاني

الثاني



لو انتقلت اذوة النسب كما حلت للرضاع و
 للتحريم والمرض والتفويض والتفيل ولو بطلان
 محرق الشاة والعشرون من حرف نون ونصب
 واستقبال ولا يفيد نوكيد النون ولا ناسبه فلا
 لمنه نكح وتردد للمعار وفاقا لابن منصور **الثالث**
 حازر داسمية ورفية وموصولة ونكرة موصوفة
 والتعقيب واستفهامية وشرطية زمانية وغير زمانية
 ومصدرية كذلك ونافية وزائفة فاذ وحار
 كافة الرابع والعشرون من لا ابتداء الفاعل غابا والتفويض
 والتهيين والتعليل والبدل والغاية والتضييق
 الموصوف والمفصل ومرادفة الباربعه ونحو عند
 وعلى كلام العشرون من شرطية واستفهامية
 وموصولة ونكرة موصوفة قال ابو حنيفة ونكرة
 المتداول لا شرطية بل لطلب التقييد في الالفاظ
 لا للتصور ولا للتفويض **السابع** والستون
 الواو لمطلق اجمع وقيل للتعقيب وقيل لاسمية
الام **ام** حقيقة في القول
 المنصوص بما في الفعل وقيل للفعل مشتركة
 وقيل مشترك بينهما **قيل** في الشان والمقتضى

٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠

فلا يقبل الجمل باطنا وبه المستفاد فلا قال ٢٢
 وابن فذكر **عليه** قال امام الحرمين يفت
 ويجب الاكفاف اذ اردى التحريم الى الظهور
اما الجمل باطنا وظاهرا المزدودا معا وكذا الجمل
 العين فان وصفه كف الشافعي بالثقة فالعبد فقول
 وعليه امام الحرمين فلا للصير في الخطيب وان قال
 لا اتم فكذلك وقال الذبيح ليس قد نيتا ويقبل من
 اقدم جابلا على منقيت نفعه ان او مقطوع في الاصح
 قد اضرب في الكبيرة فقبل ما نفعه عليه كفوص
وقيل ما في **هو** الاستاذ والشيخ الامام كل ذنب
 دنيا الصفايح **المختار** وفاقا لامام الحرمين كل جرمة
 تعدن بقله اكرامه مرتكبها بالدين وركعة الديانة
 كالقتل والزنا والظهار وشرب الخمر ومطلق السكر
 والسرقة والغصب والقتل والنميمة وشهادة
 الزور واليمين الفاجرة وقطيعة الرحم والمقوق
 والفرار ومال اليتيم وضيانة الكليل والعارن وتعتيم
 وتأخيرها والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهرب المسلم من القحاة وكتمان الشهادة والرشوة
 والديانة والقيادة واللعانة ونحو الزكوة وبيع الرهبة
 وبيع المكر والظهار ولم الخنزير وفطر رمضان والطلاق

٣٨

الصلوة

والهيئة

والمجارية والحر والربا وادمان الصغيرة **مسألة**
 الأضمار عن عام لا ترفع فيه الرواية وظل الشهادة
وأشهد انشاء تفضل الأضمار لا محض أضمارا انشاء
 على المختار **ومنع** العقيد كيف انشاء فلا قال لا
قال القاضي ثبت الجرعة والتعديل بعد امد **قيل** في الرواية
 فقط **قيل** لا فيها **قال** القاضي يكف الاطلاق فيها
 قيل يذكر **مسألة** قيل بسبب التعديل فقط **وعكس**
 الشافعي رضي الله عنه وفي المختار في الشهادة واما الرواية
 فيكون الاطلاق اذا عرف من سبب الجارية **وقال** الأمام
 يكف اطلاقا للعالم **بمسألة** راي القاضي اذا تعديل
 وجرعة الآت العالم **والجرعة** مقدم ان كان عدد الجارية
 اكثر من المعدل **اجماعا** وكذا ان تاديا او كان
 الجارية اقل **قال** ابن شعبان يطلب الترجيح
 من التعديل حكم مشروط **العلة** بالشهادة وكذا
 عمل العالم في الاصح ورواية من لا يردى الا للمعدل
 وليس من الجرعة تركت العمل **مسألة** في الحكم بشهادة
 ولا الحد في شهادة الزنا وكف شرب النبيذ ولا
 ولا التذ ليس بتسمية غير مشهورة **قال** ابن الصغائر
 ان يكف نكاح لم **سئل** لم يبينه ولا باعطاء شخص
 اسم اضرت شيئا كف لنا **ابن** عبد الله الحافظ يفتي

فنع الذي تيسرنا باليسر في الحاكم ولا يبرهنا **مسألة**
 والرواية **مسألة** مدلس المتن في 2 **مسألة**
 الصحابة من اجتمع مع منا نحن صلى الله عليه وسلم
 وان لم يرد ولم يطل خلاف التابع مع الصحابة **قيل**
 بشرطان **قيل** امد **قيل** الفرواد **مسألة** لو ادعى
 المعاصر المدل **الصحبة** **قيل** الاكثر على عدالة الصحابة **وفاد** **قال** القاضي
قيل كثير **مسألة** **قيل** الى قتل عثمان **قيل** الا ان قال
 عليا **مسألة** المرسل **قيل** غير الصحابة **قال** القاضي
 واجتمع بين ابي حنيفة ومالك والشافعي **قيل**
 ان كان المرسل من امة النقل **مسألة** **قيل** اضعفت المسند
 فلا فالقديم **والصحيح** رده وعليه الاكثر منهم **الشافعي**
 والقاضي **قال** **مسألة** واهل العلم بالأضمار فان كان لا يروى
 الا عن عدل كابن المسيب **قيل** وفيه **مسألة** ان
 عقد مرسل كبار التابعين ضيف **قيل** كقوله
 صحابي او فعلم او الاكثر **مسألة** او اسناد او اوسا او قيل
 او انتشار او عمل المصير كان المجموع حجة **وقال** الشافعي
 لا مجرد المرسل ولا المنضم فان تجرد ولا دليل سواه
 فلا ظهر الا لكفاف **مسألة** **قيل** الاكثر على جعله
 قتل الحديث بالمعنى للعارف **وقال** الماوردي
 ان في اللفظ **قيل** ان كان مع جبه علماء **قيل**

بلفظ مراد في وعليه الخليل **ومنهم** ابن سيرين
 وقلوب ورازكي وروى عن ابن عمر **منهم**
 الصريح **يحتاج** بقول القماني قال صلى الله عليه وسلم
وكذا عن علي الاصح **وكذا** سمعت امرؤ قنيس قال **وكذا**
 او قريه **وكذا** رقيب في الاظهر **والاكثر** يحتاج بقول من السنة
 فكنا معاشر الناس او كان الناس يفعلون في عهده
 صلى الله عليه وسلم فكنا نفعل في عهده فكان الناس
 يفعلون فكان لا يقطعون في السنة **الثانية**
 فتتبع غير الصالح قراءة الشيخ امارة وتحدثنا فقر انه عليه
 فاما فاما ولا مع الاجازة فالاجازة فاما في فاما
 فاما في عام فاما في فاما في عام فاما في
 ومن بعد من سلم فاما ولا فالاعلام فالعصية فاما
 فاما جادة **ومنهم** الحري والشيخ والقاضي الحسين
 والمادري الاجازة **وقد** العادة منها **والقاضي**
 من بعد من زيد **ومنهم** الصريح **والاجماع** على منع
 من بعد مطلقا والفاظ الرواية من صناعة الحديثين
الكتاب الثالث في الاجماع **ومنهم** اتفاق
 مجتهد الامم بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم في عصره
 ان امر كان فاعلم اقتضاها بالاجتهدين **ومنهم** اتفاق
واعترافهم وفاق العظم مطلقا **وقد** في المشهور

في المشهور **ومنهم** اطلاق ان الامم اجتمعت لا فتقار
 اجتهت اليهم فاما لا لاسمى **واحد** الاصل في الفرد
ومنهم المسلمين في من نكفروا **وبالعدد** ان كانت العدلة
 ركنا في الاجتهاد **وعدهم** ان لم تكن **والثاني** في الفاسق
 يعتبر في مقتضى **ومنهم** رابعا ان بين ما هذه **وانه** لابد
 من الكل **وعليه** الجهد **وقاينها** يضر الاثنان **والثاني**
الثالث **ومنهم** رابعا عدد التوافق **وهنا** ان ساع **بالف**
 الاجتهاد في مذاهب **سادسها** في اصول الدين
وسابعها لا يكفون اجماعا بل **يحتاج** **وانه** لا يختص الصلابة
 وفالفت الظاهرية **وعدهم** انفقاده في حياة النبي
 صلى الله عليه وسلم **وافاة** التابع المجتهد معتبر معهم فان
 نشأ بعد فاعلم الخلاف في انقراض العصر **ان اجماع**
 كل من اهل المدينة واهل البيت والخلفاء الاربعة
 والشيخين واهل الحريين واهل المصريين الكوفة
 والبصرة غير **يحتاج** **وان** المنتقل بالاجازة **يحتاج**
 هو الصريح في الكل **وانه** لا يشترط عدد التوافق
 وخالف امام الحريين **وانه** لم يكن الا واحد **يحتاج**
ومنهم المختار **وان** انقراض العصر لا يشترط **وخالف**
 احد **ومنهم** فداك وسليم فشرطوا انقراض كلهم
 او غالبهم او علمائهم اقل **اعتبار** العاق **وقيل** **والنادر**

يُشْتَرَطُ عِدَّةُ التَّحَاثُرِ فِي الْكُفْرِ قِيلَ أَنْ كَانَ فِيهِ
 مَسَلَّةٌ قِيلَ أَنْ يَبْقَى مِنْهُمْ كَثِيرٌ وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَحَاذُرُ
 الزَّمَنِ وَشَرْطُهُ أَمَامُ الْمَرْبِيِّ فِي الظَّنِّ أَنْ إِجْمَاعَ الْبَاقِيَيْنِ
 غَيْرُ حُجَّةٍ وَبِهِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَنْ قِيَاسٍ ضَلَالًا
 لِمَا يَنْجُو مِنْ ذَلِكَ أَوْ قَدْ يَكُونُ مَطْلَقًا أَوْ فِي الْخَفِّ وَأَنْ
 اتَّفَقُوا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْخِلَافِ جَاءَ
 وَلَوْ مِنْ الْحَادِثِ بَعْدَ بَيِّنَةٍ وَأَمَّا بَعْدُ مِنْهُمْ فَفِيهِ الْأَمَانَةُ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ الْأَمَانَةُ مَطْلَقًا قِيلَ أَلَا أَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ
 قَاطِعًا وَأَمَّا مَنْ غَيْرِهِمْ فَلَا صَحِيحَ مُسْتَعْنٍ أَنْ طَالَ الزَّمَانُ
 وَأَنَّ التَّمَكُّنَ بِأَقْلٍ مَا قِيلَ فَقَدْ أَمَّا الْكُفْرُ فِي قَتْلِ الشَّاهِدِ
 حُجَّةٌ لَا إِجْمَاعَ وَرَأْيُهَا بِشَرْطِ الْإِنْفِرَاضِ قَالُوا إِنَّ
 بَهْرِيَّةً أَنْ كَانَ قَتْلًا أَوْ أَسْبَاقًا حَقِيقَةً الْمَرْذُومَةُ عَلَيْهِ
 وَقَدْ مَرَّ أَنْ وَقَعَ فِيهَا يَفْعَلُ اسْتِدْرَاكًا وَقَدْ مَرَّ فِي عَمَلِهَا
 وَقَدْ مَرَّ أَنْ كَانَ الْكَافِرُ أَقْلًا وَالْمُؤْمِنُ حُجَّةً وَفِيهِ إِجْمَاعٌ
 فَلَوْ لَفِظَ فِي كُفْرِهِ إِجْمَاعًا تَرَدَّدَ مَثَارُهُ أَنَّ السُّكُوتَ
 الْمَجْرَدَ عَنْ أَمَارَةٍ رُحِيٍّ وَاسْتِخْطَاعٍ بِلَعْنِ الْكَلِّ وَفِيهِ مَسَلَّةٌ
 النَّظَرُ عَادَةً عَنْ مَسَلَّةٍ اجْتِهَادِيَّةٍ تَكْلِفِيَّةٍ وَبِهِ صَوْرَةٌ
 الْكُفْرِ فِي هَلْ يَغْلِبُ ظَنُّ الْمَعْلُوفَةِ وَكَذَا الْخِلَافُ فِيهِمَا
 وَأَنَّ قَدْ يَكُونُ فِي دَهْبِيٍّ وَدِينِيٍّ وَعَقْلِيٍّ لَا تَقْتَضِيهِ
 عَلَيْهِ وَلَا يُشْتَرَفِيهِ أَمَامَ مَعْصُومٍ وَلَا يَدُلُّ مِنْ مُتَنَبِّهِ

الغالب

مُسْتَنْدٍ وَالْأَيْكُنَ لِقِيْدِ اجْتِهَادٍ بِغَيْرِهِ الْمُبِينِ
 الْمُبِينِ امَّا **وَأَنَّهُ حُجَّةٌ** وَأَنَّهُ قَطْعٌ صِيْثُ اتَّفَقَ الْمُتَقَرُّونَ
 لَا صِيْثُ اسْتِغْنَاءٍ كَالْكُفْرِ وَمَا نَدَّرَ مَا لَمْ يَنْفِ وَقَالَ الْأَمَامُ
 وَالْأَمَامُ ظَنُّ مَطْلَقًا فَرَّقَ صَرَامَ فَعَلِمَ تَحْتَمُّنَ أَهْدَاثِ
 ثَالِثٌ وَالتَّقْصِيلُ أَنْ فَرَقَاهُ قِيلَ خَارِقَانِ مَطْلَقًا
وَأَنَّهُ يَكُونُ أَهْدَاثٌ دَلِيلٌ أَوْ تَأْوِيلٌ أَوْ عِلَّةٌ أَنْ لَمْ يَحْرِقْ
وَقِيلَ لَا مَطْلَقًا وَأَنَّهُ يَتَنَبَّهُ أَوْ تَقْدَادُ الْأَمَامِ سَمْعًا وَبِهِ
 الْمُبِينِ لَا اتَّفَاقًا عَلَى جِهَلٍ مَا تَكَلَّفَ بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ لَمْ يَدَمْ
 الْخَطَأُ فِي اتَّفَاقِهِمَا فَرَّقِيْنِ كُلُّ مَحْطٍ فِي مَسَلَّةٍ تَرَدَّدَ
 مَثَارُهُ هَلْ أَصْطَلَتْ **وَأَنَّهُ لَا إِجْمَاعَ** يَضَادُ إِجْمَاعًا
 ضَافًا لِلْبَهْرَةِ **وَأَنَّهُ لَا يَمَارِضُ** دَلِيلٌ أَذْلا تَمَارِضُ بَيْنَ
 قَاطِعِينَ وَلَا قَاطِعٍ وَمُظَنَّنَ وَأَنَّ مَعَاذَ فُتُوْرَاتِهِ
 عَلَى أَنَّهُ عَنْ بَلِّ ذَلِكَ الظَّاهِرِ أَنْ لَمْ يَدَمْ غَيْرُهُ **وَأَنَّهُ**
 جَاهِدُ الْجَمْعِ عَلَيْهِ الْمَعْلُومُ مِنَ الْيَدِيْنِ بِالْفَرْوَةِ كَافِرٌ
 قَطْعًا وَكَذَا الْمُشْرِكُ الْمُنْصَفُ صَرَّوْهُ فِي غَيْرِ الْمُنْصَفِ صَبَّ
 تَرَدَّدَ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَكْفُرُ جَاهِدُ الْخَفِّ وَلَوْ مُنْصَفٌ مَّا **الكتاب**
الرابع في القياس وَبِهِ مَحَلٌّ مَعْلُومٌ عَلَى مَعْلُومٍ
 لِمَا دَأَى فِي عِلَّةٍ حَكَمَ عِنْدَ الْحَامِلِ وَأَنْ فُقِلَ بِالْمُبِينِ مِنْ
 الْأَخِيرِ وَبِهِ حُجَّةٌ فِي الْأَمَامِ الدَّيْعِيَّةِ قَالَ الْأَمَامُ اتَّفَاقًا



واما غيرهما فنصف قدم عقلا و ابن حزم شرعا و داود
 غير الجلي و ابي حنيفة في الحدود و الكفارات و الرضخ
 و التقديرات و ابن عبد ان مالم يفطر و قدم في الاسباب
 و الشروط و المداخ و قدم في افعال العبادات
 و قدم المخرج الحاجي اذ لم يرد نص على دفعه كفمان
 الدرك و آفرون في العقليات و آفرون في النسخ الاصل
 و تقدم قياس اللغة و الفصحى و الآلة العاديه و الخلية
 و الآلة في كل الامكام و الآلة القياس على منصف في خلافهم
 للمعتمدين و ليس النص على اللغة و له في التركة مرآ
 بالقياس خلافا للبرقي و ثانيا النقصيل و اركان اربعة
الاول و بعد محل الحكم المشبه به و قيل دليل و قيل حكم و
 لا يشترط ذلك على معان القياس عليه بنقله او شفه
 و لا الاتفاق على وجود اللغة فيه خلافا للراجح **الثاني**
 حكم الاصل و من شرطه ثبوت بغير القياس قيل و الابحاح
 و كونه غير متعبد فيه بالقطع و شرعيًا ان استأنف شرعيًا
 و غير فرع اذ لم يظهر له شرط فائدة و قيل مطلقا و ان
 لا يعدل عن كونه القياس و لا يكون دليل حكم شاملا
 حكم الفرع و كذا الحكم متفعا عليه قيل بين الامة و الاصل
 الخفين و انه لا يشترط اختلاف الامة فان كان الحكم متفعا

متفعا بينهما و ذلك لعلتين مختلفتين فمن مركب الال اوله
 بمن الخضم و بعد دهما في الال مركب القيد و لا يقبلان
 خلافا للحنافيين و له سلم اللغة فاثبت المتدك
 و بعد دهما اذ سلم المناظر افتقر اليه ليل فان لم
 يتفعا على الاصل و لكن رام المتدك اثبات
 حكمه ثم اثبات اللغة فالأصح قبله **والثاني** لا يشترط
 الاتفاق على تعليل حكم الال او النقص على اللغة **الثالث**
 الفرع و بعد محل المشبه و قيل حكمه و من شرطه وجود
 تمام اللغة فيه فان كانت قطعية فقطعية او ظنية
 فقياس الادون كالتعاضد بجامع الطم و تقبل المعارض فيه على البر
 بمقتضى مقتضى او ضد لا خلاف الحكم على المختار
 المختار قبل الترجيح و انه لا يجب الايمان اليه في الدليل
 و لا يقدر القاطع على خلافه و فاقا و لا ضرب العا
 عند الاكثر و ليل و الال و حكم حكم الال فيما ينقص
 من عيني او جنسي فان خالف ضد القياس و هو
 المعترض ضد اللغة ببيان الاتحاد و لا يكفك منصف ما
 بعد افض خلافا لمعترض دليلي و لا مخالف الال لغيره
 النظر و لا متفعا على حكم الال و بعد زه الامام عند
 دليل آخر و لا يشترط ثبوت حكم بالنظر خلافا
 لتقديم و لا التفات نص او اجماع ليل افض خلافا للمعترض

و الآتي **الرابع** الملة قال اهل الحق المرف
 وحكم الال ثابت بها لا بالنقض خلافاً للحنفية وقيل
 المعنى بذاته وقال الفرالي باذن الله وقال الآتي
 ألبا وقد تكف دافعة او رافعة او فاعلة الامر
 و صفاً حقيقياً ظاهراً منضبطاً عرفياً مطرداً **وكذا** الاصح
 لغوياً او حكماً شرعياً **و** ثانياً ان كان المصلد حقيقياً
 او مركباً **و** ثالثاً لا يزيد على فري من شروط اللاحاق بها
 اشتغالها على حكمه تبعث على الامتثال وتصلح شأها
 لانا طه الحكم **و** من ثم كان ما فيها وصفاً وجعاً دياً كحل
 حكمتها **و** ان تكف من ضابطاً حكمية وقيل كدركها نفس
 الحكمية وقيل ان الضبط **و** ان لا تكف من عدالة البتة
 وفاقاً للامام و خلافاً للآتي **و** الاصل عدي **ويكف** في
 التعليل بما لا يطلع على حكمه فان قطع بانتقالها في صفة
 فقال الفرالي وابعى يثبت الحكم للحنفية وقال
 الجدلي **و** القاصرة منعها قد مطلقاً والحنفية
 ان لم تكن بنفيع او اجماع **و** التاميم جعاً اذ بها
و فائدة معرفة المناسبة وبيع اللاحاق **و** تقوية البني
قال الشيخ الامام و زيادة الامر عند قصد الامتثال
 لاجلها ولا تقدر عند كد زنا محل الحكم او جزؤه الخاص
 او وصفه اللازم **و** يبيح التعليل بمجرد العلم اللقب وفاقاً

فرض القدر

وفاقاً لآل السيف الشيرازي و خلافاً للامام اما المشتق
 ففاقاً **و** **اذا** كفا الابيض فشب صدره **و** جعاً راجح
 الجمهر **و** التعليل بعلمتين **و** اذ عفا اذ قد عم **و** ابرق
 و الامام في المنصف صفة دون المستنبطة **و** منه امام
 الحرمين شرعاً مطلقاً **و** قيل يكف في التناقض الصحيح
 القطع باشتغال عقله مطلقاً للزوم المحال من وقعه
 كبح النقيضين **و** المختار **و** وقع حكمين بعلمية
 اثباتاً كالشرقة للقطع والفرع **و** نفيها كالحيف للمصم
 و الصلوة **و** غيرهما **و** ثالثاً ان لم يتفاد **و** منها
 ان لا يكف نفعها من افعالها عن شدة حكم الاصل
 خلافاً للقدم **و** منها ان لا تعد على الال بالابطال
و في عدمها بالتخصيص لا التعميم **و** لان **و** ان لا يكون
 المستنبطة معادفة بما روي مناف مع جود في
 في الال **قيل** **و** لا في الفرع **و** ان لا يخالف نصاً او اجماعاً
و ان لا تنضم زيادة عليه ان نافذ الزيادة مع
 مقتضاه وفاقاً للآتي **و** ان تعين خلافاً لمن اكتفى
 بعلمية ببرهم مشترك **و** ان لا تكون وصفاً مقدراً
 وفاقاً للامام **و** ان لا يشاد لديلها حكم الفرع
 بعدم او ضعفه على المختار **و** الصحيح لا يشترط
 القطع بحكم الال **و** لا انتفاء مخالفة مذاهب الصحابة

ولا القطع بعد جرد ما في الفرع من انتفاء المعارض فثبت
 على التعليل بعينه **وصف** المعارض هنا صالح للعين كصلابة
 المعارض غير مناف ولكل يؤل الى الاختلاف في الحكم
 مع الكيل في البر لا ينافي ويعود في الشك ولا يلزم المعارض
 نفي الـ وصف عن النوع والثبات ان قرئ بالفرق ولا ابداء
 اصل على المختار ولا يستدل الدفع بالمنع والقدح بالمطالبة
 بالتأثير او الشبه ان لم يكن سببا وبيان استئصال ما عداه
 في صورة ذلك بظاهره اذا لم يترتب للتعميم ولم قال
 ثبت الحكم مع انتفاء وصفك لم يكن ان لم يكن مع وصف
 المستدل وقيل مطلقا وعندى انه ينقطع لا عتراه ولمع
 الانطس ولو ابدى المعارض ما يكلف المنع حتى تعدد **العارض**
 وذات فائدة الالفاء ما لم يلغ المستدل كلف بغير
 دعوى قصوره او دعوى من سلم المظنة كصف المصنوع **وجود**
 الفاء **١٧** فلا فائدة في محلهما ويصح وصف المستدل بناء على
 منع التعدد وقد يترتب باختلاف من المصلحة وان
 اتخذ ضابط الاصل والفرع فيجاب كذا في خصوص اصل
 عن الاعتبار وانما العلة اذا كانت وجود مانع وانتفاء
 شرط فلا يلزم وجود المنع وفاقا للامام وفاقا للجمهور
مسألة الاول الاجماع الثاني انتفاء التبع مثل
 لعله كذا فليسبب منه اجل فتم كذا واذن والظاهر كاللزام

حكم

كاللزام ظاهرة فنتزعه كذا ان كان كذا فالبار فالفار في كلام
 فالراوى الفقيه فغيره **وصف** ان واذن وما في اروق
الثالث الاما **١٨** وسعدا فتران الـ وصف المنع فقبل
 او المستنبط وكذا مستنبط لم يكن للتعليل به او نظيره
 ان بعيد الحكم بعد سماع وصف وذكره في الحكم و
 لم يكن علة لم يند وكفر بغيره بين حكمين بصفة مع ذكر
 او ذكر احداهما او بشرط او غاية او استثناء او استدراك
 وكثر نيب الحكم على الـ وصف وكلفه مما قد يفقدت
 المطلوب **١٩** لا يشترط مناجاة المولى اليه عند الاكثر
الرابع السبب والتفصيل **٢٠** وصف مصرالا وصاف في الاول
 وابطال ما لا يصلح وكيف قول المستدل كذا فلم **أهد**
 والاول عدم ما عداها والمجند يرجع الى ظنه فان كان
 الحصره الا بطلان قطعيا فقطع والافظع وهد حجة
 للناظر والمناظر عند الاكثر والثبات ان يقع على تعليل
 ذلك الحكم وعليه امام الحرمين ودايمها للناظر دون **المناظر**
 فان ابدى المعارض وصفه انما لم يكلف بيثا صلا **ميت**
 للتعليل ولا ينقطع المستدل فيجز عن ابطاله وقد
 يتفغان على ابطال ما عدا وصفين فيكفي المستدل
 الترديد بينهما ومن طرق الابطال بيان ان الوصف
 هو ذلك في ذلك الحكم كالكثرة والانتفاء في المتق

ومشها ان لا تظهر مناسبة المذوف ويكف قول

المستدرك كنت فلم اجد موهج مناسبة فان ادعى
المعترض ان المستبعد كذا فليس للمستدرك بيان
مناسبة لانه انتقال وكذا يرجح خبره بعد افقة
التقديم **المأني** المناسبة والمافاة ويسى استقرها
تخرج المناط وبه تفصيل العلة بابداء مناسبة
عن القواعد مع الاقرار ان السلامة كالاسكاد وبمحقق الاستقلال

بعدم ما ساءه **والمناسب** الملايم لافعال العقلاء ما دة

وقيل كذب نفعا اريد في ضرر او قال اريد ما
له عرض على العقل لتلقته بالقبح وقيل وصف
ظاهر منضبط يحصل عقلا من ترتيب الحكم عليه ما
يصلح كونه مقصدا للشارع من مصلح مصلحة او

دفع مفدة فان كان ضغيا او غير منضبط اعتبر ملايا وهو الملائم

وقد يحصل المقصود من شرع الحكم يقينا او ظنا كما

كايبيع **وقد** يكمن محتملا ساء كذا الخمر او نفي

ادرج كنكاح الآية للتعادل والامحج بعد ان التقليل

بالثالث والرابع كما ان الضرر المترفع فان كان فائتا

قطعا فقالت الخفية يعتبر **والاصح** لا يعتبر سوا

مالا تقبده فيه كالمقرب الشرع بالمعربة وما فيه تقبده

كاستبراء جارية اشتراها بايضا في المجلس المناسب

والمناسب ضروري فاجب فتبين **والضروري** كعظ الدين

فالضروري فالمقتل فالتب فالمال والمرض **ويحقق** مكمل

كذلك قليل المكرو الحاي كايبيع فالاجادة **وقد** يكمن

ضروريا كالاجادة لتربية الطفل **ومكمل** كباد البيع

التقيني غير معارض القواعد كلب العبد اهلية

الشهادة والمعارض كالكتابة **والمناسب** ان اعتبر

بنق او اجماع عيني المصنف في عين الحكم فالملوثر

وان لم يعتبر بهما بل بترتيب الحكم على وفقه ولما عاين

جنبه **فمنه** فالمايم وان لم يعتبر فان دل الدليل على

الفاء فلا يمتل **والاخر** المرسل وقد قبل ماك **والمعجب**

وكا دام المهرين يفت افت مع مناداته عليه بالكثير

ودده الاكثر من العلماء مطلقا وقدم في العبادات

وليس من مصادرة ضرورية كلية قطعية لانها مما دل

الدليل على اعتباره فهي مق قطعيا واشترطها القرائن

للقطع بالقول به لا لاصل القول به قال والظن

القريب من القطع كالقطع **مسألة** المناسبة تقترن

بمفدة تلزم راجحة او سادية فلا فالامام **ساد**

الشبه منزلة بين المناسب والظرد **وقال** القاضي

به المناسب بالبيع ولا يصار اليه مع امكان قياس

العمة اجماعا فان نفذت فقال الشافعي رضى

قياس

فجاء وقال الميراث واجب استحيث الشراذم وود
 واعلاه قياس غلبة الاشباه في الحكم والمنفعة ثم التوصل
 وقال الامام المقبر مصداق المشايخ لمصلحة الحكم او
 مستلزمها **السابع** الدوران وبعده ان يدرك الحكم عند
 وجود وصف وينعدم عند عدمه **قيل** لا يفيد **وقيل**
 قطع والمختار وفاقا لاكثر ظني لا يلزم المتدخل بيان في
 ما به او طمس فان ابدى المقترض وصفا آخر ترجح
 جانب المتدخل بالتقديم وان كان متديا الى الفرع
 ضرر عند مانع الملتزم الى فرع آخر طلب التراجع
الثاني الظرد وبعده تقاربه الحكم للوصف والاكثري
 رده قال علمائنا قياس المانع مناسب في كل الشجر
 تقرب والظرد حكم **وقيل** ان قاربه فيما عدا صورة
 النزاع وعليه الامام وكثير **قيل** يكفي المتأخر في
 في صورة **وقال** الكرخي يفيد المناظر دون الناظر
التاسع تنقيح المناظر وبعده ان يدل ظاهر على التقليل
 به وصف فيجوز في ضمه مع عدم الاعتبار بالاجتهاد
 ويناط بالانحى او تكلف ن اوصاف في محل الحكم فيجوز
 بمضها ويناط بالبيان اما تحقيق المناظر فاثبات
 الملة في اقسامها وبعدها كتحقيق ان النبأ شى سارق
 وتخرج من **العاشر** الفاء الفارق كالحاق الآباء بالجد

المعبر

بالجد في السراية وبعده الدوران والظرد ترجع ثنائيا
 الى ضرب شبه ان حكم الظن في اطله ولا يثبت جهة الملة
 المصلحة **خاتمة** ليس لنا في القياس بعينية وصف ولا الملة
 عند افاده دليل عليته على الاصح فيهما **القواعد**
منها تكلف الحكم عن الملة وفاقا لاكثر ظني وحقا
وقالت الخفية لا يفيد وبعده تخصيص الملة
قيل في الملة المستنبطة **وقيل** عكس **قيل** يفيد
 فيهما الا ان يكف ن المانع او فقد شرط وعليه اكثر فقها
وقيل يفيد الا ان يرد على جميع هذا كالميلاد عليه الامام
وقيل يفيد في الحاطرة **قيل** في المنصف صة الا بظاهر
 عام والمستنبطة الا مانع او فقد شرط في مقرر
 الاستثناء او كانت نصف صة بما لا يقبل التاويل
 لم يفيد **والطاف** بمعنى لا يفيظ فلما فالاس الحاصب
ومن فروع التعليل بعينين او غيرهما **وجواب**
 منع وبعده الملة او انتفاء الحكم ان لم يكن انتفاء
 مذهب المتدخل وبعده من يرى المانع وليس
 للمعترض الاستدلال على وجود الملة عند الاكثر
 للانتقال وقال الامام في ما لم يكن دليل اولي الملة
 بالقد **وقيل** على وبعدها بعد وجود في محل النقض
 تمنع وبعدها فقال يستتفد دليلك فالصواب

القول في

وقال الامام ان المانع لا يفيظ الا في حق الملة

بيانها

لا يسمع لانتقاله من تنقذ العلة الى تنقذ دليلها وليس
 الاستدلال على تخلف الحكم **ومما** لثبوتها ان لم يكن طريق ادل
 ويجب الاحتراز منه على المناظر مطلقا وعلى المناظر لغيره
 الا فيما اشترى من المشتريات فصار كالمذكور **وقيل**
مطلقا **وقيل** يجب الا في المشتريات مطلقا **ودعوى** صفة مقيمة او
 برائة او غيرها ينتقف بالاثبات او النفي الما بين **وليس**
ومما الكثر قاده على الصحيح لانه فقطف المعنى **ومما** **مما**
 وصف من العلة اما مع ابدالها كما يقال في الحذف صلوة
 يجب قضائها فيجب اداؤها كالثبت فيمتزج بان فصول
 الصلوة ملغى فيلبيد بالمباداة ثم ينتقف بصوم الحائض
 او لا يبدل فلا ينعى علة الا يجب قضائها وليس كل ما يجب
 قضاؤه ينفى دليله الما **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 انتفاء الحكم لانتفاء العلة فان ثبت مقابله فالجواب **ومما**
 قوله صلى الله عليه وسلم ادا يتم لعرضها في مرام كان عليه
 وزر فكذا اذا وضعت في اطلاق كان له اجر في جواب
 اباي اهدنا شرفه **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 عليين **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 عدم الدليل عدم المدلول **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 لانسابة فيه للحكم **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 المختلف فيها **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**

صلوة

ومما الاصل مثل بيع غير مرته فلا يقع كالغير في الهبة **وقيل**
 لا اثر لك به غير مرته فان الجزع عن التسليم كاف ومما
 معارضة في الاصل **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 يكفون لذكره فائدة كقوله في المرتبة **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 مالا في دار الحرب فلا ضمان عليهم كالحرب ودار الحرب
 عندهم طردت فلا فائدة لذكره اذ من ادعى **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 او جبه وان لم يكن في دار الحرب وكذا من نفي في دار الحرب
 فيرجع الى اذ لا **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 الحرب اذ يكفون له فائدة ضرورية كقول مقتدر
 العدد في الاستحجار بالاجار عبادة متعلقة بالاجار
 لم يتقدمها مصيبة فاعتبر فيها العدد كاجار فقول
 لم يتقدمها مصيبة عديم التأثير في الاصل والفرع لكنه
 مضطر الى ذكره لئلا ينتقف بالرجوع او غير ضرورية
 فان لم تقتصر الضرورية لم تقتصر هذه والا فتردد
 مثاله اجمة صلوة مفروضة فلم تقتصر الى اذن الامام
 كالظهر فانه مفروضة مشوا اذ لم حذف لم ينتقف **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 لكن ذكر لتقريب الفرع من الاصل بتفدية الشبه بينهما
 اذ الفرع بالفرع **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 نفسها بغير كنف فلا يصح كالمذكور **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**
 اذ لا اثر للتبديد بغير الكنف **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما** **ومما**

و به تضييع بعض صور النزاع بالجامع والآلة بعد اذ
 وثالثها بشرط البناء اي بناء غير محل الفرض عليه
 منها القلب و به دعوى ان ما استذكر به في المسألة
 على ذلك الوجه عليه لانه ان صح **ونعم** يمكن به تسليم صحة **وقيل** تسليم
وقيل افاد مطلقا على المختار فيه فبعد من معارضة **مطلقا**
 عند التسليم قاده عند عدمه **وقيل** شاهد وورد لك
 و عليك و به قهارة الآلة لتفويض من به المعترض
 امانع ابطال من به المستدل صريحا كما يقال في بيع
 الفضة في عقد في صف الغير بلا ولاية فلا يصح كالشرا فبقا عقد
 او لا مثل لبث فلا يكون بنفسه قرينة كقوله عرفه **فيصح**
 فيقال من جانب المعترض فلا يشترط الصدم فيه **الشراء**
 كمرقة **الثاني** لا يبطال من به المستدل بالمعاصرة
 عصف و صف فلا يكفي اقل ما ينطقت عليه **البيع** كالمع
 فيقال فلا يتقدم بالبيع كالمع او بالاكتزام عقد
 معارضة فيصح مع الجرح بالمع من كالتكا فيقال
 فلا يشترط ضياع الرؤية كالتكا **ومن** فلا فالتعاضد
 قلب الماديات مثل طهارة بالمائع فلا تجب فيها
 النية كالنجاسة ففقد فيستمدى جامد بها و ما يبرأ
 كالنجاسة **ومنها** القول بالمعجب و شاهده و
 ولله العزة ولرسوله في معاد اب ليخرجه الاخر منها

منها الاذل و به تسليم الدليل مع بقا النزاع كما يقال في
 المثقل قتل بما يقتل غالبا فلان في القصاص كالا مراهق
 فيقال سلمنا عدم المنافاة و لكن لم قلت يقتضيه
وكما يقال التقادوت في السيلة لا يمنع القصاص كالمع كاليه
 فيقال سلم ولا يلزم من ابطال مانع افتقار المانع و وجهه
 التوايط و المنطق **و المختار** مقديق المعترض في قف له
 ليس بهذا ما قد ذكر **و بما** حكمت المستدل عن مقدمه غير
 مشبه **و قد** حقا في المنع فيرد القول بالمعجب **ومنها**
 القدر في المناسبة و في ملائمة القضاء الحكم الى المقصود
 و في الانضباط و الظرف **و به** اربا بالبيان **ومنها** الفرق
 و به راجع الى المعارضة في الاصل او الفرع و قيل ايرها
 معا والصحيح انه قاده وان قيل انه سها لان و انه يمنع
 تعدد الاصول لانتشاره وان بعد و علنا قال
 الجيزون ثم له فرق بين الفرع و اصل منها كفي وثالثها
 ان قصد الاطلاق يجوزها ثم في اقتصار المستدل على جواز
 اصل واحد قهلا **ومنها** افاد الموضع بان لا يكون الدليل
 على الرخصة الصالحة لا عباره في ترتيب الحكم كالتقي
 التخصيص من التعليل و التقييع من التضييق والاثبات
 من النسخ مثل التمثل بناية عظيمة فلا يكفر كالردة **ومن**
 كعدن الجامع في قياس المستدل ثبت اعتباره بنحو اجماع

في نفيض الحكم وجه ابا بنفسيه كذا في كذا **ومنها** فاد
 الاعتبار بان يكال نصا او بالجماع **ومنها** اعم من فاد الف
 وله تفريع على المنع **ومنها** فاد **ومنها** الطعن في
 او المعارضه او منع الظهور او التاويل **ومنها** منع
 عليه الف وصف **ومنها** المطالبة بتفريع العلة والاصح
 قبله **ومنها** باثباته **ومنها** منع وصف العلة كلف لنا
 في افاد الصدم بغير الجماع **الفائدة** للزجر عن الجماع
 الحذور في الصدم فجب **ومنها** كالحذ فيقال
 بل عن الافطار الحذور فيه **ومنها** بتبيين اعتبار
 الحذف صيته وكان المعارض يقع المناط والمستدل
 كلف **ومنها** منع حكم الكمال **ومنها** كذا في قطع المستدل مذاهب
 وثالثها قال الاستاذ ان كان ظاهرا وقال الفري فيغير
 عرف المكان وقال ابا اسحق الشافعي لا يسمع فان دل
 عليه لم ينقطع المعارض على المختار بل لم ان يعقد ويعترف
 وقد يقال لا نسلم حكم الكمال سلمنا ولا نسلم انه مما يقض فيه
 سلمنا ذلك ولا نسلم انه مغلل سلمنا ذلك ولا نسلم ان هذا
 الف وصف علة سلمنا ذلك ولا نسلم وجهه فيه سلمنا
 ذلك ولا نسلم انه منقطع سلمنا ولا نسلم وجهه في الفرع
 فيجاء بالردع بما عرف في الطرق **ومنها** عرف جهاد ايراد
 المعارضه من نفع من ادفع وان كانت مترتبة اى يستلزم

مترددا

يستدعي ثابها تسليم تلكه لان تسليم تفريدي وثالثها التسليم
 ومنها اختلاف الضابط في الاصل والفرع لعدم الثقة بالجامع
 وجه ابا في القدر المشترك او بان الافضاء **ومنها** لا التقات **ومنها** الفار
 والاعتراض **ومنها** اجعة الى المنع **ومنها** الاستفسار **ومنها** وجهه
 طلب ذكر من اللفظ حيث غرابة او اجمال **ومنها** الاعم ان يبانها
 على المعارض ولا يكلف بيان شاذي الحامل ويكتفي ان الكمال
 عدم ثبوتها فيبين المستدل عدمها او ينفي اللفظ **مختل** قيل
 وبغير **مختل** في قبل ل دعواه الظهور في مقصده **ومنها** ل
 لعدم الظهور في الآخر **ومنها** التسليم **ومنها** كذا
 اللفظ بين امرين احدهما يمنع والمختار **ومنها** وجهه **ومنها**
 ان اللفظ مع ضيق وكذا عرفا او ظاهرا كذا بتقرينة في المراد
ثم المنع لا يعترض الحاشية بل الدليل اما قبل تمام مقدمته منه
 او بعده **ومنها** الاول اما مجرد ادع السند كذا ولم لا
 لا يكف الامر كذا وانما يلزم كذا لكان كذا **ومنها** المناقضة
 فان اخرج لانتفاء المقدمة فغصب لا يسمع المحققون
والثاني اعم من منع الدليل بناء على كلف حكمه فالتقص
 الاجمال اذ مع تسليمه والاستدلال بما ينافي ثبوت المدعى
 فالمعارضه فيقول ما ذكرت وان دل فنفدي ما بنفسيه
 ويغلب مستدلا **ومنها** المنفع الدفع بدليل فان منع ثانيا
 فكما مر **ومنها** الى افهام المثل ان النقص بالمنفع او الزجر المانع

ان انتهى الى فردى او يتبين مشهور **خاتمة القيس** من الدين
 وثالثها حيث يتبين ومن اصول الفقه فلا فالامام الحريزي
 وحكم القيس قال القيس قال السمعاني قال انه دين الله
 ولا يجوز ان يقال قاله الله والقيس فرض كفاية يتعين على
 مجتهد اصحابه اليه وسبب دفعه فاجله ما قطع فيه بينه
 الفارق او كان اقل لا ضعيفا والحق خلافه وقيل الجلي هذا
 والحق الشبه والمدافع بينهما وقيل الجلي الاول والمدافع
 المادى والحق الادون وقيس العلة مأمرة فيهما وقيس
 الدلالة ما جمع فيه بلازمها فاثريها فحكمها والقيس في دفع
 الاصل الجمع بين الفارق **الكتاب الخامس في الاستدلال**
 وسبب دليل ليس بنصب ولا اجماع ولا قيس فيه دل الاقتران
 والاستثناء وقيس العكس وقد لنا الدليل يقتضي ان يكون
 كذا فلف في كذا المنع مفقود في معدرة النزاع فتبع على الال
 وكذا يدل على انتفاء الحكم لا انتفاء مدركه كقوله لنا الحكم يعمى
 دليلا والالتزم تكليف الغافل ولا دليل بالبر او الاصل
 وكذا اقلهم وجه المفتوح او المانع او فقد الشرط ظاهرا
 لاكثر **مسألة** الاستفرا بالجزئية على الكل ان كان تاما اى
 بالكل الاصوردة النزاع فقطع عند الاكثر او ناقصا اى بالكثر
 الجزئيات فقطع **مسألة** قال علماءنا استصحاب العدم
 الاصل والمدح او النقص الى دود والمخير وما دل الشرع

وهذا انما هو على
 ما في نسخة الشيخ
 في كتابه في العلم

وهو ما نفاه العقل
 ولم ينفه الشرع
 كقوله في عدم
 رجب في خبرنا



الشرع على ثبوت له بعد سبب حجة مطلقا وقيل في الدفع
 دون الرفع وقيل بشرط ان لا يمارضه ظاهر مطلقا
 وقيل ظاهر غالب قيل مطلقا وقيل ذو سبب ليخرج
 بعد وقوعه في ما كثير فعده مقتضيا او اتمل
 كونه التعمير **والحق** قد طان قرب العهد فاعلمنا **الاصل**
 ان بعد **والاجتزاع** باستصحاب حال الاجماع في محل الخلاف
 ظاهرا للمنهج والصير في امر سريخ والاكدي فصرف
 ان الاستصحاب ثبوت امر في الثاني لثبوت في الاول لفقدان
 ما يصح للتغيير **اقا** ثبوت في الاول لثبوت في الثاني فلو ان
 وقد يقال فيه لم يكن الثابت اليمح ثابتا امس لكان غير
 ثابت فيقتضي استصحاب امس بانه الآن غير ثابت
 وليس كذلك فدل انه ثابت **مسألة** لا يطالب الثاني
 بالدليل ان ادعى علما فردى او لا فيطالب به على الامع ويجب
 الاخذ باقل المعول وقد مر **مسألة** يجب بالاف او الاقل
 او لا يجب **مسألة** اعداك **مسألة** اختلف اهل كان صلى الله عليه
 متبدا قبل النبوة بشرع واختلف المشت فقبل في
 وقيل ابراهيم وقيل مدعي **وقيل** عيسى **وقيل** ما ثبت انه
 شرع اعداك **والخيار** الف قفنا هيلاد تقريرا وبعد
 النبوة المنع **مسألة** حكم المانع والمضاد قبل الشرع مردوده
 الصحيح ان اصل المضاد التحريم والمنافع **الحل** قال الشيخ الامام

Copy King's University

الامة النافعة على الله فليعلم ان دمايتكم واما لكم واعراضكم
 عليكم مراحم **مسألة** الاستحسان قال به ابي حنيفة و
 واكرهه الباقر بن وفسر بدليل ينقد 2 في نفس المجتهد
 فتمنع عنه عبادته ورده بان ان تكثرت فمعتبر بعد ذلك
 عن قيس الى اقصى او عن الدليل الى العادة ورده
 بان اثبت انها مقتضى قد قام دليلها والآراء فان كثرت
 استحسانا مختلف فيها في قال به فقد شرع استحسان
 الشافعي في التعليل على المعصية والخط في الكتابة و
 وكذا بما فليس منه **مسألة** قد ل الصالح في على ما لا غير
 حجة وفاقا وكذا على غيره قال الشيخ الامام الا في التبعيد
 وفي تقليده قد لان لا تقاع الثقة بمذهب اذ لم يدون
 وقيل حجة فقد ق العيس فان اختلفت ما بينا فكذلك
 وقيل دونه في كصيص العمم قد لان وقيل حجة ان
 انشروا قيل ان خالف العيس وقيل ان انتم اليه قيس
 قريبا وقيل قد ل الشخين فقط وقيل قد ل الخلفاء بالار
 وعن الشيخ الاعلى اما وفاق الشافعي فبعد في الفرائض
 فلذلك لا تقليد **مسألة** الالهام ايقاع في في القلب
 لم الصدور كمن به الله بعض اصفياءه وليس حجة لعدم ثبوت
 من ليس بمصدق ما حكم اظهره فلا فليست الصدفة **حالة**
 قال القائلين بين الفقه على ان اليقين لا يرتفع بالشك

ولا خلاف فيه

بالشك وان الضرر خال وان المشتبه تجلب التيسر **السادس**
 وان العادة محكمة قيل وان الامم في مقاصد بها الكتاب
في التعادل والتراجيح يمنع تعادل الناطقين
 وكذا الامماتين في الامر على التيسر فان قد يتم التعادل
 فالتمييز او التماثل لهما او المقتضى او التمييز الواجب
 والتماثل في غيرهما افعال وان نقل عن مجتهد قد لان
 متساوية فالمتاخر قد له والافا ذكر في المشرقة جيب
 والافهم متردد ووقع للشافعي في بضعة عشر مكانا و
 دليل على ثبوت علماء وديننا قال الشيخ ابي حامد مخالف 221
 منها ارجح من مدافعة **الامم** الترجيح بالنظر فان وقف
 فالعقد وان لم يعرف للمجتهد قد ل في حالة لكن في
 تخير بها فهم قد له الخرج فيها على الامم **الامم** لا يستلزم
 مطلقا بل مقتضى من ما رضى فقد آخر للتفسير تنشأ
 الطرق **والترجيح** تقوية احد الطريقين **والعمل** بالتراجيح
 واجب وقال القاضي الاممات في هذا اذا لا ترجيح بطلت
 عند وقال ابي البصري ان ترجح احد بهما بالظن فالتمييز
والترجيح في القطعيات لعدم التعارض **والمناظر** ناسخ
وان المناظر بالاحاد عمل به لان دواب مظنون
الامم الترجيح بكثرة الادلة والرداة وان العمل
 بالتعارضين وقد من وجه اول من الفاراه بها وكذا

تقل

قائلها كتاب ولا يقتضيه الكتاب على التمس ولا التمس
 عليه خلافا لما عيى بها فان تعدد وعلم المتأخر فاسم
 والآدبع الى غيرهما وان ثقاونا فالخير ان تعدد
 الجمع والترجيح وان جوبل التاريخ وملك النسخ وجمع
 الى غيرهما والاختيار ان تعدد الجمع والترجيح فان كان
 احد رعا اعم فكما ثبت **مسألة** يوجب بقاء الاسناد
 وبقية الراوى وبقية كونه دورية وخطية وقطعية
 ولقد دوى المربع باللفظ ويقطع وعدم بدعت و
 شهرة عدالتها وكذا ترك بالاعتبار او اكثر من كين
 ومعرفة النسب **قيل** ومثله ووجه الترجيح التركيب
 على الحكم بشهادة والعلل برباوية وصيغة المردى
 وذكر السبب والتفصيل على حفظ دون الكتابة و
 وطريق وطريق رواية وسامع من غير حجاب
 وكذا من اكابر الصحابة وذكر اخلاقا للاستاذ
 ونالها في غير احكام النساء وهراد مناهرا لاسلام
وقيل متقدمة وكذا محتملا بعد التكليف وغيره
 وغير ذي اسمين ومباشرا ومصابا واقعة
 وراويا باللفظ وكذا ينكره راوى الاصل وكذا في التبيين
 والتقدير فالفعل بالتقرير والفتاح لاذن الفصاحة
 على الاصح والمشمول على زيادة والوارد بلفظ قرشي

قرشي والمدني والشعر بلفظ شان الرسول صلى الله عليه وسلم
 والذكر وفي الحكم مع العلة والمنفعة وفي ذكر العلم على الحكم
 وعكس النقشوا وما فيه تهديد اذا كيد وما كان عموما
 مطلقا على ذي السبب الا في السبب والعام الشرط على البركة
 المنفية على الاصح وفيها على البتة والجمع المرف على ما دمع
 والقول على الجنس المرف لا محال المراد قاله وما كين
 وعندك عكس والاقول تضييضا والاقضاء على الاشارة
 والاياء ووجهان على الموضوعية والمداخلة على الخالصة
 وقيل عكس والناقل عن الاصل والمثبت على التاثيرها
 معاد وادبها الا في الطلاق واليقاق والتمنى على الامر
 والامر على الاباحة والجهل على الامر والنهي وضمير المظهر على
 الاباحة ونالها سوار والجدب والكراهية على الندب
 والندب على الجاه في الاصح وثاني الحد خلافا لقدم والى
 والمقتول معناه والى ضيق على التكليف في الاصح والموافق
 دليلا آخر وكذا امر سلا او صوابيا او اهل المدينة او الاكثر
 في الاصح ونالها في معادفت الصواب ان كان حيث يترده النص
 كزيد في الفرائض وادبها ان كان احد الشئيين مطلقا
قيل الا ان يخالفا المعاد في الطلال والحرام او زيد في الفرائض
 وكذا ما قال الشافعي ومداخلة زيد في الفرائض فمداخلة
 ومعاذ في احكام غير الفرائض فعلى والاجماع على النص والاجماع

الصعوبة على غيرهم وجماع الظل على ما خالف فيه العام
 والمفروض غيره وما لم يُثبت بخلاف على غيرهما وقيل الموقوف
 احدى قيل عارداً لا مع تادى المتقاتل من كتاب وسنة
 ثالثها تقدم السنة لقوله لا يثبت ويخرج بقعة دليل القياس
 حكم الاصل وكذا على سبيل القياس اى فرع من جنس الآل
 والقطع بالعلم او الظن الاغلب وكذا من سلكها احدى
 وذات اصلي على ذات اصل وقيل لا وذاتية على حكمية
 وعكس السمع لان الحكم بالحكم اشد وكذا بها اقل واصفاً
 وقيل حكم والمقتضية اعتبارها في الفرض وعامة الاصل
 والمنفك على تقليل اصلها والمعارضة الاصول على موافقة
 اصل واحد والمعارضة على امرى ان بعد زعلتان وما
 ثبت على بالاجماع فالنصر المضمين فالظنيين فالايما
 فالبر فالمناجاة فالشبه فالودان وقيل النصف الاثني
 وقيل الودان فالمناجاة وقيايى المعنى على الدلالة وغيره
 المركب ان قيل وعكس الاستاذ والصف الحق فالمرئ
 فالشرى والدجودى فالعدى البسيط فالمركب والباية
 على الامارة والمطرقة المنكبة ثم المطرقة فقط على المنكبة
 فقط وفي المتقدمة والقاصرة اقدال ثلثها عارداً وفي الاكثر
 فرد عارداً لان الاعرف من الحدود والسمعية على الاضنى
 والدالة على المرئى والمرئى والآدمية نقل السمع واللغة

قيل

واللغة ودرجات طريق الكتاب والمرجات لا تنقص
 وشاردها غلبة الظن وسبق كثير فلم يمدد الكتاب السابع
 في الاضهاد الاضهاد استغراق القيمة الفاسد
 لتفصيل فن الحكم والمجتهد الفقير وسبب البائع العاقل
 اى في ملكه يدرك بها العلم وقيل العقل نفس العلم
 وقيل فردية فقط فقيمة النفس وان انكر القياس
 وثالثها الا اجل العارف بالدليل العقل والتكليف
 وذو الدرجة العاطية لغة وعربية واصداً لا وبلاغة
 وسقطت الامكان من كتاب وسنة وان لم يحفظ التو
 وقال الشيخ الامام به من سبب العلم ملكة له وا
 داماً بمعظم قواعد الشرع وما دسها بحيث اكتب
 قد يفهم بها مقصود الشارع ويعتبر قال الشيخ
 الامام لا يتقاع الاضهاد لالكمه صفة فيه كونه فيبراً
 بمواقع الاجماع كيلا يخرقه والناسخ والمنسوخ واسبب النزول
 وشرط المتعارف والاماد والعيان والضعيف وما
 الرادة ويكفي في ما هنا المصداق الى ائمة ذلك ولا يشترط
 علم الكلام ولا تفاريع الفقه والذكورة والحرية وكذا
 العدالة على الاصح واليتمت عن المعارض والمنظهر
 مع قرينة ودون مجتهد المذهب وسبب الممكن من تحريجي

العبد على نفسه من ايمان ودون مجتهد الفتيان به
 المتكبر المتكبر من ترجيح قولي على امر المصالح
 تجزى الاجتهاد وجه الاجتهاد للني ودفعه وثا
 في الاداء والمردب فقط **المصائب** ان اجتهاده
 عليه افضل الصلوة والسلام لا يخطئ **والاصح** ان الاجتهاد
 في امره وثا لثما باذنه **مريكا** قبل اد غير صريح ورا
 للبعيد فاما سرها لالة واغ دقع وثا لثما لم يقع للما
 ورا بصرها الموقوف **مسألة** المصيب في العقليات
 واما مدونا في الاسلام مخطي آثم كما فر وقال الجاهل والغبير
 لا ياتم المجتهد قيل مطلقا قيل ان كان مسلما وقيل زاد
 الغبيري كل مصيب **المسألة** لا فاطع فيها فقال الشيخ
 والقاضي دايع يعفد محمد وابن سراج كل مجتهد مصيب
 ثم قال الاول ان حكم الله تابع للنظر المجتهد وقال الثلاثة
 هناك ماله حكم لثان به **ومنه** قاله اصاب اجتهادا
 لا حكما وابتدأ لا انتأ **والاصح** وفاقا للمجتهدين ان
 المصيب واما دلة الله تعالى فيها حكم قبل الاجتهاد قيل
 لا دليل عليه **والاصح** ان عليه اماره واغ مكن باصابة
 وان مخطئ لا ياتم بل يعبر امارا الجزئية فيها قاطع فالاصيب
 فيها واما دوقا وقيل على الخلاف ولا ياتم المخطي على

التي

على الاصح ومنه فمجر مجتهد آثم وفاقا **مسألة** لا يتقصر الحكم
 في الاجتهاد ثا وفاقا فان خالف نقضا او ظاهرا جليا
 ذلك قيا او حكم بخلاف اجتهاده او حكم بخلاف نقض
 امام غير مقلد غيره **نقض** له ترو في بغيره في ثم تقيت حيث يجهز
 اجتهاده فالا مخطئ كثر بها ذلك المقلد بتغير اجتهاد امام
ومن تغير اجتهاده اعلم المستفي ليكنف ولا يتقصر معه
 ولا يفرض المتلف ان تغير لا القاطع **مسألة** يجهز ان
 يقال لني او عالمي احكم بمات آفوه صد اب فيكون
 قد رگا شر بما ديتي التوفيق **و** قد د الشافعي قيل
 في الجهد ان وقيل في الدعوى **وقال** ابن السمعاني يجوز للني
 دون العالم والاختار لم يقع **و** في تليف الامر باختيار
 المامد **و** قد **مسألة** التخليد اخذ القدر من غير
 معرفة دليله **ويلزم** غير المجتهد قيل بشرطتين متمة
 اجتهاده **و** منع الاستاذ التخليد في الفاطم وقيل لا يهلك
 عالم وان لم يكن مجتهدا **الفاظ** ان الحكم باجتهاده فيحرم
 عليه التخليد **وكذا** المجتهد عند الاكثر وثا لثما يجوز للثا
و رابعا يجوز تخليد العالم **واما** سرها عند ضيق
 الوقت **واما** سرها فيما يحتم **مسألة** اذا اكررت
 الواقعة وكبد ما يشتفي الرجوع ولم يكن ذاكر الدليل
 الاول وجب تجديد النظر قطعا **وكذا** ان لم يتجدد

لان كان في كرا وكذا العاقي يستنفذ ذلك فقلد ميت
 ثم يقع تلك الحادثة هل يعيد المال **مسألة** تقليد
 المفضل في الشرائع المختار في معتقده فاضلا او مساويا
 ومن ثم يجب البحث عن الارجح فان اعتقد رجحان
 واحد قبيح والراجح علمافق الراجح ورعا في الامح
 ويجب في تقليد الميت خلافا للامام **مسألة** ان قيل ان
 دور ابعوا قال الرندي ان نقله بجهل في مذهب **ويكون**
 استغناء من تحريف بالاهلية او ظن باشتداد به بالعلم والقدرة
 وانتصابه والناس مستغفون **وقيل** لا يقع قاض
 في المعاملة لا الجرح والامح وجوب البحث عن علم
 والاكتمال بظاهر العدالة وكبر واهل **مسألة** عاله عن
 ماضيه استرشاد ثم عليه بيان ان لم يكن ضيقا **مسألة**
 يجوز للمفاد على التفرع والرجوع وان لم يكن محتملا **مسألة**
 مذهب مجتهد اطلع على ماضيه واعتقده وثالثا عند
 عدم المجتهد **ورابعا** وان لم يكن قادرا الا انه اقل **ويكون**
 قلنا الزمان عن مجتهد خلافا للمنا بلة مطلقا ولا بد في العبد
 ما لم يتد ابي الزمان ينزل لزل العقاد **مسألة** المختار لم يثبت
 وفده **واذا** عمل العاقي بقول مجتهد فليس له الرجوع
 عنه **وقيل** يلزم العمل بمجرب الافتار **وقيل** بالشروع في العمل **وقيل**
 ان التزم **وقال** السمعاني وقع في نفسه طمعه **وقال**

دلو قاضيا

مفت

قال ابن الصلاح ان لم يبدد مفعلة امر فان وجد تحير
 بينهما **والامح** جد اذ الرجوع في حكم امره **ويجب** التوام
 مذهب معين يعتقده ارجح من غيره او مساويا له
 ينبع **السبع** في ضرر وجه عنه ثالثا لا يجوز في بعض المائل
 وان يتبع تتبع الرضا **وقال** الفاضل ابد استحق المدة **ويجب**
مسألة اختلف في التقليد في اصول الدين وقيل النظر
 فيه صرام **وعن** الشري لا يفتح ايمان المقلد **وقال** القشيري
 مكذوب عليه **والحقيق** ان كان افضا العقل الغير
 بغير حجة مع احتمال شك او وجه فلا يلزم وان كان في
 خلافا لا بهاشم **فابهم** عقده بان العالم كذبت
 وله صانع **وهو** الله الواحد والاهل الذي
 لا ينقسم ولا يشب **بجد** الله تعالى قديم لا ابتداء
 له **جد** حقيقته تعالى مخالفة لاهل الحقائق **قال** المحدث
 ليست معلومة الآن **واختلف** اهل يكرن علمها في
 في الامر **ليس** يحس ولا جد **ولا** عرض **ثم** احدثت
 بهذا العالم من غير امتياز **وله** شأ ما افتراه لم يحدث
 باقتداعه في ذاتة حادث **فقال** لما يريد ليس كمثل شيء
 والقدرة في ذاته **وشرعه** منه علمه شامل لكل معلوم **فما**
وكذا وقد رتب لكل منه دورا علمه ان يكفه ارادة
 ومالا فلا بقاؤه غير مستغنى ولا مشاه لم يزل بهائم
 وصفات ذاتة مادل عليها فله من قدرة وعلم وصيا

في هذا العالم من غير امتياز
 وله شأن ما افتراه لم يحدث
 باقتداعه في ذاتة حادث
 فقال لما يريد ليس كمثل شيء
 والقدرة في ذاته
 وشرعه منه علمه شامل لكل معلوم
 فما وكذا وقد رتب لكل منه دورا علمه ان يكفه ارادة
 ومالا فلا بقاؤه غير مستغنى ولا مشاه لم يزل بهائم
 وصفات ذاتة مادل عليها فله من قدرة وعلم وصيا

وارادة او الشريعة عن النقص من سمع وبصر وكلام
وبقا وما وقع في الكتاب والسنة من الصفا فتقيد
ظاهر المعنى ونزولهم عند سماع المشكل ثم اختلفنا
انا قول ام نؤمن بترتيبهم مع اتفاقهم على ان من الناس
بتفصيل لا يقدر القرآن كلام غير كلف على الحقيقة
لا المجاز فكيف في مصافنا محفوظ في صدقنا
معرفة بالسنة يشيب على الطاعة بقا الا ان يفهم غير
الشركة على المصيبة ولم اثابة العاقبة وتقديس المصباح
و ابطال الدواب والاطفال ويقتل وصفا بالظلم
يراه المفسرون بعدم القيمة واختلف هل يجوز الرؤية
في الدنيا في المنام السيد من كتبه في الازل حينئذ
عكس ثم لا يشبه لادون علم معته مضافا ليس بشيء
ابدا بكر ما زال بعين الرضى والرفق والمجبة غير الشية والارادة
فلا يرضع لعباده الكفر وله شاربك ما فعله به الرضا
والرزق ما ينتفع به وقد مر ما بيده الهداية والافعال
خلق الصلاة والابتداء وبه الايمان والتفريق خلق
القدرة والداعية الى الطاعة قال امام الحرمين فلو الطاعة
والخذلان منه واللفظ ما يقع عنده صلاة العبد افرقة
والهوى والطبع والاكثة خلق الضلال في القلب والماسيات
محملة وقال لها ان كانت مركبة ارسل الرب سبحانه وتعالى
بالمجرات الباهرة فصرحت اصلى الله عليه وسلم بانه فاته النبيين
المبعوث الى الخلق اجمعين المفضل على جميع العالمين وبه

بعده الانبياء ثم الملائكة عليهم السلام **و** المجزة امرفارق
 للعادة تقررنا مع عدم المعارضة والتحدى الدعوى
و الايمان تصديق القلب ولا يعتبر الا مع التلفظ بالشهادتين
 من القادر **و** بهل التلفظ شرط او شرط تردد **و** الا سلام
 اعمال الجوارح ولا تعتبر الا مع الايمان **و** الا ما انقضى الله
 كانت تراه فان لم تكن تراه فانه يراك **و** الف لا يزيل
 الايمان **و** الميت مدنا فاستأخت الفية اما ان يقاب
 ثم يذل الجنة بجرده فضل الله او مع الشفاء **و** اول شافع
 واولاه صيب الله محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم **و** النفس
 باقية بعد موت البدن **و** في فنائها عند القيامة تردد
قال الشيخ الامام والظاهر لا تغيب ابد **و** في حجب الذنب
 قد لان **قال** المزمع الصحيح بطل وناول **و** حقيقة الرد لم يتكلم
 عليها محمد صلى الله عليه وسلم ففك عنها **و** كرامات الاوكياء
قال القشيري ولا يشترط ان لا يحد وليه دون **و** الد
 لانكرا اصدان اهل القبلة لا تجوز الخروج على السلطان
و نعتقد ان القبر وسال الملكين والحشر والمراد بالير
 صف الجنة والنار خلف قتان ايدم **و** يجب على الناس
 نصب امام **و** لم يفض لا لا يجب على الرب سحابة شئ
و المعاد الجاهل بعد الاعداء الماعدا **و** نعتقد ان في
 الامة بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ابي بكر خليفة
 ففكان فعلى امير المؤمنين **و** برأة عايضة من كل ما قدفت

محمد صلى الله عليه وسلم

عذاب
 محال

ومنك عما يرى بين الصلابة ونفي الكل ما جديري
 ان الشافعي ومالك وابانيفه والشافعيين والحدود والاشعريين
 واسحق وداود وسائر ائمة المسلمين على هدي من تقدمهم
وان ابا الحسن الاشعري امام في السنة مقدم **وانه طريق**
الشيخ الجليل ومحيي طريق مقدم **وما لا يضر به**
 وتنفيع مرفعة الامم ان وجد الشئ عينه **وقال كثيرنا**
 غيره ففعل الاصل الممدوم ليس بشئ ولا ذات ولا ثابت
وكذا على الآخر عند اكثرهم **ان الاسم الشئ وان اسما** **وهو**
مع قيفية **وان المرء يقبل انما بعد من انشا الله فوقه**
 من سائر الخاتمة المجهولة والبيان بالله تعالى لا شك في ذلك
وان ملاذ الكافر استند **وان الشارح اليه بان السيكلي**
المخصص **ان الجهد هو الفرد** **وهو الذي لا يتجزى ثابت**
وان لا مال **اي لا واسطة بين الممدوم والممدوم**
 فلا قال للثاني واما المزمع **وان النسب والاضافة**
 امور اعتبارية لا وجودية الا بين الممتد والمتمم والاضافة
 وان يفعل وان يفعل والاضافة **وان العرض لا يقسم بالعرض**
 ولا يبيع زمانين ولا يحل محكين **وان المثلث لا يحتمل**
 كالضدين بخلاف الخلافين... اما النقيضان فلا يحتملان
 ولا يتفان **وان احد طرفي الممكن ليس اوله** **وان الثاني**
 محتاج الى السبب ويبلغ على ان علمه امتياجه الاثر الى المؤثر
 الامكان او الحدوث او بما جاز علمه او الامكان بشرط الله

عرض ففعل حركة معدل النهار وقيل

الحدود وفي افعال المكان قيل السطح الباطن للحد
 الحائس للسطح الظاهر من الهدى **وقيل بعد** **وقيل بعد**
 ينفذ فيه الجسم **وقيل بعد** **وقيل بعد** **وقيل بعد** **وقيل بعد**
 جاز والمعاد منه كذا الجسم لا يتماز ولا بينهما ما
والزمان قيل **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
معدل النهار **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 مع بغيره لتجديد معلوم اذ الله لا يهزم **ويستغنى** **فداخل** **جام**
 وقلنا الجهد هو عن جميع الاعراض **والجهد** **هو غير مركب** **من**
 الاعراض **والا** **الابعد** **متناسية** **المطلوع** **قال** **الاكثر** **يقاد**
 علته زمانا **والمتحد** **فاقا** **للشيخ** **الامام** **يتفق** **مطلقا**
والثاني **ان كانت** **وضعية** **لا عقلية** **اما الترتيب** **وتب**
 ففاقا **واللذة** **مصرها** **الامام** **والشيخ** **الامام** **في المعارف**
وقال **ابن** **ذكر** **تيا** **في** **المخلص** **من** **الالم** **وقيل** **ادراك** **الملازم**
والحق **ان** **الادراك** **منزود** **منها** **يقابلها** **الالم** **وما** **يصوره**
 العقل **اما** **واجب** **او** **ممتنع** **او** **ممكن** **لان** **ذاته** **اما** **يقضي**
 وبعدة في الخارج **او** **عدم** **او** **لا** **يقضي** **وجسود** **في** **الشيء**
خاتمة **اول** **العاجب** **المرفق** **وقال** **الاستاذ** **النظر** **المؤد**
 اليها **والقاضي** **اول** **النظر** **ابن** **فدرك** **وامام** **المزمع** **الم**
 القصص **الى** **النظر** **وذو** **النفس** **الابية** **بما** **بها** **عز** **نسب**
 الامور **ويخرج** **الى** **معاليها** **من** **عرف** **رب** **تصور** **وتفصيل**
 وتقريب **فما** **ف** **ودجا** **فا** **صغ** **الى** **الامر** **والنهي** **فارتك**

واجتنب فاصبه مع لاه فلا نسمع وبصره ويده التي
 يبطش بها واتخذة وليا ان ساء اعطاه وان استعاد
 به اعاده **وم** في الرقة ليا في جهل فاحصل الجاهلين
 ويد فل تكت ربة المارقين فد ذك صلا ما اوفاد
 ورفض او سخطا وقر با بعد او سعادة او سعادة وفيها
 او **ه** حيا اذا اضطر لك امر فز بالشرع فان كان ما مورا
 فبادر فانه من الرحمن فان ضيقت وقعد على صفة منية
 فلا عليك **و** احتيا في استغفارنا الى استغفار لا يجب
 ترك الاستغفار **و** من ثم قال السرور في العمل وان ضقت
 العجب **و** استغفار وان كان مشيئا فاياك فانه من الشيطان فان
 ملت فاستغفر **و** حديث النفس ما لم تتكلم او تعمل والهم
 مغفدان ان لم تعلم الامارة فجاهد بها فان فعلت
 قتب فان لم تقنع لا تستغفر اذ كل فتذكر بها دم الذات
 ورجاء الغفلات او لفظه فحفت ممت ربك واذكر سعة
 واعرض التوبة ومحاسنها مع الندم **و** يتحقق بالاقلاع وعزم
 ان لا يعود **و** نذرك بمك النذرك **و** نصح وكد بعد تقفها
 عن ذنب ولف صغير مع الامار على آخر وكد كبير عند الجسد
و ان شكت امام راد منى فامك **و** من ثم قال الجدين
 في المتفاني يشك ايضل فاشته ام رابعة لا يفكر كل واقع
 بقدره الله وارادته به فالتكيب العبد قد رله قدوة في
 استطاعته فصالح كلب لا لا بداع فالتك فالتك غير مكتب

والشئ **و** صدق اقتضا فعل غير كلف مد لوالعبد
 بغير كلف ولا يعتبر فيه علو ولا استغلا **و** يعتبران
 واعتبرت المعترلة وابو اسحق الشيرازي
 وابن الصبان والسمعاني العلوي وابو الحسن والامام
 والامام وابو الحسن **و** الاستغفار **و** اعتبر ابو علي
 وابنه ارادة الدلالة باللفظ على الطلب **و** الطلب
 به **و** الامر غير الارادة خلافا للمعترلة **و** المستغفر
 القائلون بالنفس اضلعوا من الامر صيغة تحققة
و النفع عن الشئ فليل للوقوف وقيل لا شراك
و الخلاف في صفة **و** فعل **و** ترد للوجوب والندب
 والاباحة والتهديد والارشاد وارادة الاضلال
 والاذن والتأديب والانهاد والانهاد والاكراه
 والتعجيل والتكوين والتعجيل والاباحة والتسوية
 والدعاء والتخيل والاستغفار والخبر والانهاد والانهاد
 والتقوية والتعجب والتكفير والتشورة
 والاعتبار **و** الجمهور حقيقة في الوجوب لغت او شرعا
 او عقلا مداسب **و** قيل في الندب **و** قال الحارثي
 للعدو المشترك بينهما **و** قيل مشتركة بينهما ونوف **و** القاض
 والقران والامام **و** قيل مشتركة فيهما وفي الآية
و قيل في التلثة والتهديد **و** قال عبد الجبار لا ارادة

في التلثة
 في التلثة



الامتثال **وقال** ابا بركت امر الله فله للوجوب
 و امر النبي صلى الله عليه وسلم المبتدأ للندب **وقيل** مشتركة
 بين الخصة **وقيل** بين الاصطاح **الختم** **والامتثال** وفاقا
 للشيخ ابي حامد و امام الحرمين حقيقة في الطلب الجازم
 فان صدر من الشارع او جب الفعل **وقيل** وجوب
 اعتقاد الوجوب قبل البحث خلاف العام فان و
 بعد فظهر قال الامام اذا استبعد ان فلا بامته **وقال**
 ابو الطيب و الشيرازي و السمعاني و الامام للوجوب
وقال توقف امام الحرمين **احا التزم** بعد العجب
 فاجبور للتزم **وقيل** للكرامة **وقيل** للابامة **وقيل**
 لا سخط الوجوب **وقال** امام الحرمين على وقفه **وقيل**
 الامر لطلب الماسية لا للكرامة ولا مرة و المرة فروقا
وقيل مدلوله **وقال** الامام و القرويني للكرامة مطلقا
وقيل ان علق بشرط او منه **وقيل** بالوقف **وقال** لا ينفرد
 صلا فالقوم **وقيل** للمفرد او العزم **وقيل** مشترك المبادر
 يمثل صلا فالمنع ومنه وقف **وقيل** **وقال**
 الرازي و الشيرازي و عبد الجبار الامر يستلزم القضاء
وقال الاكثر القضاء بامر جديد **والاصح** ان الاتيان
 بالامور به يستلزم الاجزاء و ان الامر بالامر بالشيء ليس
 امر به و ان الامر بلفظ يتناول و داخل فيه و ان النيابة

النيابة قد فعل المأمور **الاصح** **وقال** الشيخ
 و القاف في الامر النفس بشئ معين نهي عنه الوجوب
 و عن القاضي يقتضيه و عليه عبد الجبار و ابو
 و ابو الحسن و الامام و الآدي **وقال** امام الحرمين
 و الفرائد لا عينه و لا يفتقنه **وقيل** امر الوجوب
 يقتضيه فقط **احا** اللفظ ليس عين النهي فقط
 و لا يفتقنه على الاصح **احا** النهي فقبل امر باللفظ
وقيل على خلاف **وقيل** الامران غير متتابعين
 او يفيى متتاليين غير ان **و المتتابعان** بمقتضى
 و لا مانع من التكرار **والثاني** غير معطوف **وقيل**
 معول بهما **وقيل** تأكيد **وقيل** بالوقف **وقيل** في المعطوف
 التأسيس ارجح **وقيل** التأكيد فان رجع التأكيد
 بعد ان قدّم و الا فالوقف **المنهي** اقتضاء كلف
 عن فعل لا بقول كلف و قضيت الدوام مالم
 يقيد بالمرّة **وقيل** مطلقا **وقيل** بصيغة التثنية و التكرار
 و الارشاد و الدعاء و بيان العاقبة و التسهيل
 و الاستعداد و اليأس و في الارادة و التمسك
 ما في الامر **وقيل** يكون عن واحد و متعدد **وقيل**
 في الجرام المخير و غير فاعا لتعريفه بلسان او غيرهما
 و لا يفرق **وقيل** بالزنا و السرقة **وقيل** مطلق

بكه النهي

به

منهي التبريم وكذا التبريم في الاظهر للفساد شرعا وقيل
 لغة وقيل معنى في ما عدا المعاملات مطلقا وفيها ان
 رجع **قال** ابن عبد السلام او ما قبل وجوبه الى امر
 داخل او لازم وفاقا للاكثر **قال** القزالي والامام
 في العبادات ففقط فان كان خارجا كالوضوء بغيره
 لم يفيد عند الأكثر **قال** احمد يفيد مطلقا ولفظ حقيقة
 وان انتفى الفساد لدليل **و** ابو حنيفة لا يفيد مطلقا
نعم المنهي ليمين غير مشروع ففساده عرصة **قال**
 والمنهي لو وصف بغير التامة وقيل ان يقع عنه قبول
وقيل بل يقع دليل الفساد ونفع الاجزاء كنعى القبول
وقيل اولا بالفساد **العام** لفظ يستغرق
 الصالح له من غير مصر **المباح** وقول النادرة
 وغير المقصودة تحت وان قد يكون مجازا وان من
 عوارض الالفاظ **قيل** **والقول** قيل به في الذبيحة ويقال
 لا يسمع اعم واللفظ عام **و** مدلوله كلية اي محكم فيه
 على كل فرد مطابقة اثباتا او سلبا لكل ولا على
 دلالة على اصحاب المفعول قطعية وعن الشافعي وعلى كل
 فرد كصفة حس قطعية وبقية عن الشافعي وعن ابي حنيفة
 قطعية **و** مجموع الاستصحاب يستلزم عظام الاموال
 والارزنية والبقاء **عليه** الشيخ الامام **مسألة**

لا يبرور

مسألة كل والذي دلت دأى وما دية دأى وميثما
 وكذا بالعموم حقيقة **وقيل** للخصم **وقيل** مشترك
وقيل بالحق **والجمع** المرف باللام او الاضافة
 للعموم مالم يتحقق عهد خلافا لانه باشتم مطلقا
 ولامام الحرمين اذا احتل **والمفرد** المحلى مثله خلافا للامام
 مطلقا ولامام الحرمين والقزالي اذا لم يكن واحدة بالتمام
 نراد المفرد او تميز بالعدة **و** التكرار في سياق النفي
 للعموم وضما **وقيل** لزوما وعليه الشيخ الامام نقا
 ان بغيت على الفتح وظاهرا ان لم تبين **وقد** يقع اللفظ
 اللفظ عرفا كالخوف ومرتب عليكم امرها **قال** او
 عقلا كترتيب الحكم على العصف وكهفهم الخالفة
والخلاف في انه لا عموم له لفظ وفي ان الخوف
 بالمرف والخالفة بالمقل تقدم **و** بميار العموم
 الاستثناء والاصح ان الجمع المنكر ليس بعام وان
 اقل متى الجمع ثلثة لا اثنان وان يمد **قيل** على
 الواحد مجازا **و** فقيهم العام بمعنى المد والذم اذا
 لم يما رضة عام آخر وثالثها يعم مطلقا **و** فقيهم نحو
 لا يستعان ولا اكلت **قيل** وان اكلت لا المتقضى
 والعطف على العام والفعل المثبت ونحو كان
 يجمع في السر ولا المعلق بعلته لفظا لكن قياسا

هذا فالزاعج ذلك وان ترك الاستفصال ينزل
 منزلة العموم وان كفايتها النبي لا يتناول الامة
 وكفايتها الناس يشمل الرسد صلى الله عليه
 وان اقتصر على بقل وثالثها التفصيل انه يعبر العبد والشاف
 ويتناول الموجود دون من بعدهم وان من الشريعة
 تتناول الامة وان جمع المذكر السالم لا يدخل فيه
 النسا وظاهره وان خطاب الواحد لا يعم الجماعة وقيل
 يعبر عادة وان خطاب القرآن والحديث بيا اهل الا
 الكتاب لا يشمل الامة وان الخطاب بقله خطاب
 ان كان خبر الامرا وان كفايته من اهل البيت يقتضي
 الاضطرار من كل نوع وتوقف الآدمي **التفصيل**
 قصر العام على بعض افراده والقابل له حكم ثبت
 لمفرد **وكتبت** وانه واحد ان لم يكن لفظ العام جمعا
 والاقول الجمع ان كان وقيل مطلقا عند المنع مطلقا
 وقيل بالمنع الا ان يقع غير كصدد وقيل الا ان يقع قريب
 من مدلوله **و** العام المخصص من عمومه مراد تناولا
 لا مكملا المراد به المخصص ليس مراد اهل كل استعمال
 في جزئية ومن ثم كان مجازا **والاول** الاشبه حقيقة
 وفاقا للشيخ الامام والنقهاء وقال الرازي ان كان
 الباء غير مضمرة فقد ان خص بما لا يستقل امام الم

هذا هو التفصيل

قطعا

وامام الحرمين حقيقة ومجاز باعتبارين تناولا وقصار
 عليه **والاكثر** مجاز مطلقا وقيل ان استثنى منه وقيل
 والمخصص قال **الاكثر** مجاز وقيل ان خص به معين وقيل
 بمفصل وقيل ان انبا عنه العموم وقيل في اقل الجمع وقيل
 بيمك بالعام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعث
 عن المخصص وكذا بعد الدفاعة فلا لايستثنى
 ثم كيف في البعث النظر فلا فاللفظ **المخصص** فسمان
 الاول المنفصل وهو قسمه الاستثناء وهو الاخر في
 بالآ او احدى افواظها من تكلم واحد وقيل مطلقا وكب
 اتصاله عادة وعن ابن عباس الى شير وقيل سنة وقيل
 ابد **ادع** سعيد بن جبير اربعة وعطارة والمسن اشبه
 في المجلس ومجازه الى سنتين وقيل ما لم يأت في كلام
 آخر وقيل بشرط ان ينوي في الكلام وقيل في كلام الله
 فقط **اما** المنقطع فالثاني متواط والراية مشتركة
 والخامس المدفوع **والاخر** وفاقا لابن ابي حبيب
 ان المراد بعشرة في فلك عشرة الاثلاث عشرة
 باعتبار الافراد ثم افرجت ثلاثة ثم استند الى البناء
 تعدد وان كان قبله ذكر **وقال** **الاكثر** المراد
 سبعة والافرنين **وقال** **الثاني** عشرة الاثلاث
 باداء السبع مفرد ومركب ولا يجوز المتعرف

ان مضمون لفظ

قيل غير محتمل

وقيل

فلا قال ذو **قيل** ولا الأكثر ولا المأوى وقيل ان
 كان العدد **قيل** لا يستثنى من العدد عند جميع وقيل
 مطلقا لا استثناء من النفي اثباتا وبالعكس فلا لا في
المتعة دة ان تعاطفت فلا قول والا فقل **مسألة** لما لم
 عالم يستغرقه والعدد بعد كل متعة طفلة للكل **وقيل** ان
 سبق الكل لفرق **وقيل** ان عطف بالعدد **وقال** ابعده
 والا عام لا فيرة **وقيل** مشترك **وقيل** بالوقف
والعدد بعد مفردات اولى بالكل **اما** القرآن في جملة
 لفظا فلا يقتضيه التبعية في غير المذكور حكما فلا لا في
 والمرج **الثاني** الشرط وهو ما يلزم من عدم عدم
 ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وهو كالاتثناء
 اتصالا واولى بالعدد الى الكلام على الامة **ويكفر** الخارج الأكثر
 به **وقال** **الثالث** التمتع كالاتثناء في العدد
 تقدمت اما المتعطفة فالحتم ان تضاعفها بما وليت **المرج**
 الغاية كالاتثناء في العدد والمراد غاية تقدمها عدم
 لم تات مثل عطف المزية **واما** مثل عطف مطلق الخبر
 فلا يثبت لعدم وكذا قطعت اصابتها من المنقصة
القاسم تلك البعض من الكل ولم يذكره الأكثر
 وهو من الشيخ الامام **القاسم** المنفصل **ويكفر**
 التقييد بالقرن والمثل فلا لا ذو **وسمى** الشافعية

المرج
الصفة
الغاية
بد السقف
المرج
المنفصل

تحيته كضمها وهو لفظ **والامة** بعد ان كفيها الكتاب
 به واليه يربط الكتاب والكتاب بالمتعة وكذا
 خبر الواحد عند المنع واليه ان فقه بقاطع
وعندي **عكس** **وقال** الكرخي **بمنفصل** **وقد** **قف**
 التمتع بالقياس فلا فلا **عام** مطلقا ولا يجيء
 ان كان فنيا ولا يثبت بان ان لم يفت مطلقا ولقد
 ان لم يكن اصله **مختصا** **والكرخي** ان لم يفت **بمنفصل** من المعصوم
 وقد **قف** امام الحرمين **ويكفر** بالمتع **وكذا** دليل
الخطاب في الازحج **وبعمله** عليه السلام **ويقررون** في لا
فيماء **والامة** ان عطف العام على الخاص **ودفع** في
 التقييد الى البعض **ومذهب** الراوي **ولم** **معيانا**
 وذكر بعض افراد العام لا يفت **وان** العادة **بترك**
 بعض الماص **كفحص** ان اقربها اليه صلى الله عليه
 او **الاجماع** **وان** العام لا يفت **على** المقاد **ولا** على ما
 بل **تطرح** في العادة **الثاني** **ان** **قف** **تقع** بالشفعة **للبار**
 لا يعم **وقال** الأكثر **مسألة** **عقاب** **السائل** **غير**
 المستقل **دونه** تابع للكل في عدمه **والمنفصل** **الافتقار**
 جايئ اذا ملكت مائة المكوات **والماوى** **واقف**
والعام على سبب **فاقد** **معتبر** **عموم** **معد** **الأكثر**
 فان كانت قرينة التقييد **فاقد** **ومع** **السبب**

قطعته الذخول عند الأكثر فلا تخص بالامتنان
 وقال الشيخ الامام ظنية قال ويترتب منها
 في القرآن ثلاثة في الرسخ عام للمناسبة
 ان تافروا فافاض عن العمل نسخ العام والافقاص وقيل
 ان نقادنا فافاضا في قدر الخاص كالنصي وقالت
 الظنية دامام الحرمين العام المتأخر ناسخ فان
 جعل فالعقد ادالتا فقط وان كان كل عامان
 مذهب فالترجيح وقالت الظنية المتأخر ناسخ **المطلق**
والمقيّد المطلق **الآل** على الماهية بلا قيد وزعم
 الامام والامام الماهية على العادة الشائعة توهمها
 الكثرة **وغيرهم** قالوا الامر بمطابقة الماهية امر مجزئ وليس
 وقيل بطل مزعمه وقيل اذن في **المطلق**
 والمقيّد كالعام والخاص وانما ان اتحد حكمهما مذهب
 وكانا متبئين وتافروا المقيّد عن وقت العمل بالمطلق
 فمذهب ناسخ والافضل المطلق عليه **وقيل** المقيّد ناسخ
 ان تافروا **وقيل** يحمل المقيّد على المطلق وان كانا
 متبئين فقايل المضمون يقيّد به به فافروا وعام
 وان كان امدا مازا والافضل نهييا فالمطلق يقيّد
 بضد البنية وان اختلف السبب فقالوا
 لا يحمل **وقيل** يحمل لفظا قال الشافعي قياسا وان

كذا في نسخة
 في نسخة

وان اتحد المذهب واختلف حكمهما فعمل الخلاف
 والمقيّد بمنافيين يستغنى عنهما ان لم يكن اياهما
 قياسا **الظاهر** **والمفرد** الظاهر مادل دلالة ظنية
 والناويل مثل الظاهر على المحقق المرحوم فان حمل له دليل
 فمبيح ادلا يظهر دليلا فساد اولالشي فليجئ لاناويل
 ومن البعيد ان دليل آتيك ادبعا على ابتدائي متين
 مكينا على ستيه مداد انما امرأة نكحت نفسها على
 الصغيرة والامة والكاتبة ولا هيما لم لم يثبت
 على القضاء والند وذكاة الجيرة ذكاة امه على التثنية
 وانما الصدقات على بيا المرفق ومن ملك ذاد ضم
 على الاصول والفرد في السادق يسرق البيضة
 على الحديد وبالب يشنع الاذان على كعبل شفع لا اذان **الحمل**
 ابيه امه مكتم **الحمل** ما لم يتحقق دلالة فلا مجال في آية
 السرقه ونحو مرميت عليكم امهاتكم وامهاتكم برؤسكم
 لانك في الآبعد في دفع عن اتق الخطاء لاصلة الابغائت
 الكتاب لدفع في دلالة الكل **والتا** **والتا** **والتا** **والتا**
 في مثل القراء والتعريف والجسم ومثل الخمار لتردد دونه
 الفاعل والمفعول وقوله تعالى او يعموا الامايتك عليكم
 وما يعلم تاويله الا الله والراسخون وقوله عليه السلام
 لا يمنع احدكم جاده ان يضع شبة في جداره وقوله

وقد ك زيد طيب ما في الثلثة زوجة وفرد **والاصح**
وقد علم في الكتاب والسنن وان الحق الشرعي اذ وقع
من التمسك وقد تقدم فان تعدد حقيقة فيرد اليه
بتجدي ان يحمل على التمسك اقدال والمختار ان اللفظ
المتحمل لغير تارة ولعمري ليس ذلك المعنى اصح
يحمل فان كان احدهما يفعل به ويد قف **الآخر البيان**
اخر اجماع الشيء من غير الاشكال الى غير التجهل وانما يجب
من اريد قوله اتفاقا **والاصح** انه قد يكمن بالفعل وان
المظن ان يبين المعلوم وان المتقدم وان جهلنا عين
من القول والفعل به البيان وان لم يتفق البيانان
كما لو طاف به بعد الخطف اذ هو امر به احد فالقول
وقوله قد ندب او واجب متقدما او متأخرا **قال**
ابن الحسين المتقدم **مسألة** ما في البيان عز وقت
وان جاز الفعل غير واقع والى وقت واقع عند الجمهور
كان للبيات ظاهر ام لا وثالثها يمنع في غير الحمل وهو انه
ظاهر ورايها يمنع ما في البيان الامتياز فيما له ظاهر
بما في المشترك والمناقض وخامسها في غير الفسخ وقيل
يجوز ما في غير الفسخ اتفاقا وسادسها لا يجب ما في بعض
دون بعض وعلى المنع المختار انه يجب في التمسك صلى الله عليه وسلم
فيما في التمسك الى الحامية وان كان لا يعلم الموجود
المختار

المعجم د با فخصب ولا بان فخصب **النسخ** اخذت
في اذ وقع اذ بيان والمختار رفع الحكم الشرعي كخطاب
فلا نسخ بالعقل وقد ل الامام من سقط جلاء نسخ
غسلهما ولا بالاجماع **والفصل** في نسخ النسخ
على الصحيح نسخ بعض القرآن بتلاوة وطحا اداها
ونسخ الفعل قبل **التمكين** والنسخ بالقران لقران ونسخ
وبالسنن للقران وقيل يمنع بالامام والقران لم يقع
الا بالحق اذ **قال الشافعي** وصيغ وقع بالنسخ فيها
قران او بالقران فنه سنة عاصمة تبين نفاذ الكتاب
والسنن بالقياس وثالثها ان كان جليا والرابع ان كان
في زمنه عليها السلام والعلة منصف من نسخ القياس هو
في زمنه عليه السلام **والشرط** ما نسخ ان كان قياسا ان
يكون اهل دقا قال الامام د خلا فالامام **والنسخ** النسخ
دون اصله كمنع على الصحيح والنسخ به والآخر ان نسخ
احدهما يستلزم الآخر **والنسخ** الخالفه وان تجردت عن
اصلها لا الاصل دونها في الاظهر ولا النسخ بها ونسخ
الاشياء ولو كان لفظ القضاء او الخبر او قيد بالتأييد وغير
مثل صفة ما ابداهما معا وكذا التقدم واما ما يستلزم
ابدا اذا قاله اشياء فلا يلزم الحاسب ونسخ الاظهار



باب لا يضار بنقيض لا الخبر قيل بعد ان كان عن مستقبل
 ويكره الشيخ بديل الثقل وبل بديل لكن لم يقع وفاقا للشيخ
 من الشيخ الشيخ واقع عند كل المسلمين وسماه اهل
 تفصيلا فقبل فالف فاطلف لفظي واختار ان نسخ
 حكم الاصل لا يقع مع حكم الفرع وان كل شيء قبل النسخ
 ومنع الفرع من نسخ جميع التكليف والمقتلة نسخ وهو
 المعرفة والامناع على عدم الوقوع واختار ان النسخ قبل
 تبليغ صلى الله عليه وسلم الامة لا يثبت في حقهم وقيل
 يثبت بمعنى الاستقرار في الذمة لا الامتناع الزيادة على
 التبر فليست بشيخ فلا فاللحنية وتارة هل رفعت
 والحق قد عدا الاقدال المنقولة والفروع المبتنية
 كذا الخلاف في فرض العباد او شرطها **خاتمة**
 ينتمين النسخ باضره وطريق العلم باضره الاجتماع اذ قل
 صلى الله عليه وسلم هذا نسخ اذ بعد ذلك او كنت نبيئت
 عن كذا اذ قلته اذ النسخ على خلاف الاول اذ قل
 المراد من هذا سابق ولا اثر له اذ النسخ لا يصلح
 وثبتت احدى الآيتين في المصنف بعد الاخرى وناقض
 اسلام المراد وقيل هذا نسخ لا نسخ خلافا لما
الكتاب الثاني في السنة وهي اقدال

مكي

اقدال **محمدا** صلى الله عليه وسلم وافاد **الانبياء**
 عليهم السلام معصومون لا يصعد عنهم ذنب ولا
 صغيرة سمعا وفاقا للاستاذ والشيخ تارة وعياض
 والشيخ الامام فاذا لا يقرب محمد صلى الله عليه وسلم اهنا
 على باطل **ويكفي** ما ولد غير مستبشر على الفعل مطلقا
 وقيل الا فعل من يغيره **الانكار** قيل الا الكافر غير التائب
 دليل الجواز للفعل وكذا الفروع فلا فالنسخة **وقيل** غير
 محرم للصحة وغير مكره للندوة **يا** كان مبيئا او بيان اذ
 كصصا به فهاض وفيما تردد بين الجلي والشرح كالجواب
 تردد **يا** سعاد ان علمت صفة فاقية شدة في الامم وقيل
 بنقيض وتعمد بمعلوم الجمة ودفع عما بيان او امتثال لادال
 على وجوب او نوب او اباية **ويخصر** العرف بامارة
 كالسماة بالاذان وكذا منفع عالم يجب كالحسان والحد
والندب بمجرد قصد القربى وهم كثير **ان** قبلت فلو جفا
وقيل للندب **وقيل** لا بآ **وقيل** بالوقف في الكل **وقيل**
 في الاولين ان ظهر قصد القربة **واذا** تعارض الفعل والفعل
 ودليل على كراهة مقتضى الفعل فان كان ضامنا به فالتا
 نسخ فان جهل فاشرها الامم الوقف وان كان فاقا بنا فلا
 معارضة فيه وفي الآية المتأخر ناسخ ان ذلك دليل على النسخ

ولم يناق
 وقيل الا
 الكافر

وقيل
 وقيل

تطلقا وفيها صح

فان قيل التاريخ فتاثرها الاصح يعمل بالعدل وان كان عامًا
لنا ذلك فيقتضيه الفعل او القدر له وللاية كما مر الا ان يكون
العام ظاهر في ما فالعمل كصحيح **الكلام** في الاخبار
المركبة اما من اجل ذلك من جهة خلاف الامام وليس موضوعا
واما من جهة الاختلاف في دفعه **و** الفلأما ما تضمنه
العلم اسنادا مفيدا مقتضيا لذاته **وقالت** المعتزلة
انه حقيقة في الله **وقال** اشعري مرة في النفا وهو المحار
ومرة مشترك **وانما** يتكلم الامم في الله فان افاد بالوضع
طلبنا فطلب ذكر الماسية استقام وتكملها او تكمل
الكف عنها امر ونهى وله شلتين وسائل والا فاما
لا يكمل الصدق والكذب قبيح وان شاء وتكملها
الخبر **و** انه قد تم تعريفه كالعلم والمجد **و** الصدق **وقد**
يقال الاشياء ما يحصل مدله في الخارج **بالعلم**
الخبر خلافه اي ما له خارج صدق او كذب ولا يخرج له
عنهما لانه اما مطابق للخارج او لا **وقيل** بالسطوة
فالباقي اما مطابق مع الاعتقاد ونفيه او لا مطابق
مع الاعتقاد ونفيه فالثاني فيهما واسطة **و** غيره الصدق
المطابقة لا اعتقاد الخبر مطابق الخارج او لا **وكذا** في
فالتأدي في واسطة **والرأغب** الصدق المطابقة الخارج

وهو الذي
وهو الذي

الخارجية مع الاعتقاد فان فقدت كذب ووصوف
بما جئتي **و** مدله الخبر الحكم بالنسبة لا ينفردا فاما
للامام وضلا فاما للقرآن والامم كبر من الخبر كذب **و** صدق
الصدق والكذب النسبة التي تقتضيها ليس غير كقائ
في زيد بن عمر قائم لابنة زينة **ومن** ثم قال مالك
و بعض اصحابنا الشهادة بتفكيك فلان من فلان فلانا
شهادة بالمال كالتفكيك **و** المدح بالنسبة فمنا والى كالتفكيك
اصلا **مسألة** الخبر اما مقطوع كذب كالمعلوم خلاف
ضرورة او استدلالا **و** كل خبر اوهم باطلا ولم يقبل التأويل
فكذب **و** او نقص منه ما ينزل اليه **و** سبب الوضع
نيان او افتراء او غلط او غيرها **و** من المقطوع
كذب على الصحيح خبر يدعي الرسالة بالجملة او تصديق
الصادق **و** ما نقضه ولم يوجد عند اهل العلم **و**
و بعض المنسب الى النبي صلى الله عليه وسلم والله
و المنقذ اما اذا فيما تنفر الله داعي على نقله
فاما للرافضة **واما** بصدق كبر الصادق وبعض
المنسب اليه محمد صلى الله عليه وسلم والمتدابر معنى او
لفظا **و** بعض خبره مع يمتنع تعاضلهم على الكذب **و**
موسى **و** صمد العلم آية اجتماع شرائطه ولا
و لا تلغ الاربعه واما القاض والشافعية وما زاد

عيسى صالح من غير ضبط وقد قف القاضي في الحجة
 وقال الاصطري اقله عشرة وقيل اثنى عشر وعشرة
 وقيل **اربعون** **وسبعون** **وثلاثمائة** وبضعة عشر **والاصح**
 لا يشترط فيه السلام ولا عدم اعتقاد بله وان العالم
 فيه ضروري وقال الكشي والامامان نظري **وقدره** امام
 المريين بتدقيقه على تقدير ما تها صلي لا الاصلح
 الى النظر عقيب وقد قف الآدي **ثم** ان اضربوا
 عن عيان فذاك **والا** فيشرط ذلك في كل
 الطبقات **والصحيح** فالتأني ان علم كثرة العدد تنفع
 والقرائن قد تختلف فيحصل لزيد دون عمرو **وان** الاطلاع
 على وفق خبر لا يدل على صدقه **وتأني** ان تلتفت
 بالقبول **وكذلك** بقاء خبر تنفع في الدواعي على
 ابطاله خلافا للزيدية **وافترق** العلماء بين من قال
 ويحتج منا قائلهم **وان** الخبر كفرة قدح لم يكذب به
 ولا مائل على كتمانهم صادق **وكذا** الخبر يسمع من النبي
 والمائل على التقرير والكذب منا فالمتأخرين **وقيل** ان
 كان عن دنيوي **وانما** نطف ن الصدق خبر العاصم وهو
 نالم ينته الى التقدير **وهو** المستفيض **وهو** الشايخ
 عن اصل وقد يسمي شرف **واقله** اثنان **وقيل** ثلثة
مسألة خبر العاصم لا يفيد العلم الا بقرينة وقال

٤١
وقال الاكثر لا مطلقا وانما يفيد مطلقا وابن نور كيفيه **والاستاذ**
 المستفيض علما نظريا **مسألة** يجب العمل به في الفتوى
 والشهادة **الجماع** وكذا اساء الامير الدينية الفنية
قيل سمعا **وقيل** عقلا **وقالت** الظاهرية لا يجب مطلقا
والكرخي في الحد **ودد** في ابتداء النصيب **وقدم**
ملكس **وسأل** **والا** فيما عمل الاكثر بخلافه **والمالكية**
 اهل المدينة **والحنفية** فيما تقيم به البغوي او ضالعه راو
 او عارض القياس **وتأني** في معارض القياس ان
 عرفته **الملة** بنصر راجح على الخبر ودعت قطعا
 في الفرع لم يقبل او ظنا فالعقد **والا** قبل الجأ
 لابد من اثنين او اعتضاد **وعبد** الجبار لا بد من اربعة
 في الزنا **مسألة** المختار **وفاقا** خلافا للمناضرين **والسمعاني**
 ان تكذيب الاصل الفرع لا يقطع المردى
ومن ثم لما اجتمع في شهادة لم ترد وان شك
 او ظن **والفرع** جازم فادى بالقبول وعليه الاكثر
وزيادة العدل مقبول ان لم يعلم اتحاد المجلس
والا فتأني العقد **والرابع** ان كان غيره لا يقبل
 مثلهم عن مثلها عادة لم تقبل **والمختار** **وفاقا** للسمعاني
 للسمعاني المنع ان كان غيره لا يقبل او كانت تنعش
 الدواعي على نقلها فان كان الساكنت اضبط او



والقاعدة ان اسم التفضيل ان كان
 صوابا فانه يرفع ان يكون صوابا
 قال العالمات جميع ما خلقه
 الله عز وجل لا يخفى عنه
 المشي والطير ان لا يحفظوا
 صوابا والحيوان الطير لا يسمع في الماء
 واحد لا يسمع كما ان الطير ان يسمع في الهواء صوابا
 كمن الموهب والفضائل والنداء استنادا في الخبر الامام الشافعي
 قطب عظيم يقتدى بحنايته اهل التقى من وائرا وشافعي

